A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.4
29 September 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد محلول (نائب الرئيس)	(السودان)

- خطاب السيد جوزيه سارني ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية
- افتتاح المناقشة العامة [٩]

ألقى كلمة :

السيد موك (النمسا)

- خطاب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد سكوبيزويسكي (بولندا)

السيد لاركوكوس (بيرو)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

خطاب السيد جوزيه سارني ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية أولا إلى خطاب فخامة السيد جوزيه سارني ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية .

اصطحب السيد جوزيه سارني ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيه سارني ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس سارني (تكلم بالبرتغالية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بتهنئتي بمناسبة انتخابكم . إن خبرتكم تؤكد لنا أنكم ستقودون عملنا على طريق راسخ وبنّاء .

وأقدم التهاني لسلفكم المبرز .

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير البرازيل للأمين العام السيد بيريز دي كوييار .

في بداية هذا البيان أود أن أشيد بشعب كولومبيا وبالرئيس فيرجيليو باركو وأن أعرب لهما عن مشاعر الاحترام لإعطاء العالم مثالا على الشجاعة المدنية والبسالة الصبورة ، حيث يحكم في منطقة يعصف بها الاضطراب ويؤدي فيها التعصُّب والخروج على القانون إلى تدمير البلد في هذيان المخدرات التي تودي بالحياة .

لقد وقفت في هذه المنصة عام ١٩٨٥ بعد تولي منصبي مباشرة . وكانت البرازيل تستيقظ آنئذ من ليل طويل . كانت تغيق من مأساة وتواجه الكثير من القلاقل . وكان الخلاف يسود الساحة الدولية . وأرى بعد أربعة أعوام تغيرا في الساحة السياسية . فقد قلت النزاعات واستؤنف الحوار وبزغ فجر الأمل . إذ انتهت الحرب بين إيران والعراق ، وانسحبت القوات الأجنبية من أفغانستان ، وحدثت تطورات إيجابية في أمريكا

الوسطى والجنوب الافريقي ، وها هي ناميبيا في طريقها إلى الاستقلال . وهناك إمكانيات حقيقية للتفاهم والمصالحة في أنغولا ، واستؤنفت الاتصالات المباشرة بين الارجنتين والمملكة المتحدة ، ويجري تعزيز مصالح السلم والأمن والتنمية في جنوب الاطلسي ، وتوصلت الدلتان العظميان إلى اتفاق على خفض فعلي لترساناتهما النووية .

لكننا ما زلنا بعيدين عن التخلص من القلق والتوتر والخوف . فلا تزال هناك مشكلات تتطلب الحلول . ففي الشرق الأوسط لا يزال التعصُّب الأهوج يقضي على حياة الابرياء ويمزق دولا مثل لبنان الذي كان مثالا للتوازن بين مختلف الطوائف الدينية شر تمزيق . وفي جنوب افريقيا لا يزال نظام الفصل العنصري قائما في تحد لضمير الشعوب المتحضرة . وفي بعض المناطق تنتهك حقوق الإنسان على مختلف الدرجات . وفي تيمور الشرقية لا يستجاب للشكاوى .

لكن روح السلم تحرز تقدما باعتبارها أعلى قيمة سامية للتعايش بين الامم . كما أن القيم الكبرى الاخرى للإنسان المعاصر ، وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان ، تزداد قوة . وإذا ما نظرنا إلى السنوات الاربع الماضية ، وجدنا شيئا واحدا مؤكدا هو أن الديمقراطية تسير قدما في العالم المعاصر ، وأن هناك تطلعا عاما إلى إنشاء المؤسسات الحرة أو إعادة إنشائها .

والمسيرة إلى الامام مستمرة من أجل استعادة الحريات الديمقراطية أو إقامتها . وخبرتي الشخصية الاليمة خير شاهد على النضال من أجل الانتقال إلى الديمقراطية . إنه نضال مرير من أجل الحياة يخفف من معاناته الإعجاب بأننا نقوم بدور في إحداث تغييرات ضخمة . إن فترة تولّي منصبي تقارب نهايتها . وما يمكنني أن أقدمه كنتيجة فعليّة هو ٥٠ عاما من التقدم نحو الديمقراطية أُحرز في خمس سنوات . إننا نتمتع بفترة من الحرية لم يسبق لها مثيل . وقد استعيدت مؤسساتنا وأنشئت دولة على أساس من حكم القانون . وبنينا مجتمعا ديمقراطيا حقيقيا على درجة كبيرة من التنظيم والإسهام في ظل نظام مفتوح يمكّن الشعب من التعبير عن إرادته .

إننا ثالث ديمقراطية في العالم حجما ولدينا ٨٢ مليون ناخب . وقد أجريننا انتخابات في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وفي عام ١٩٨٧ انعقدت جمعيتنا التأسيسية الوطنية . وأعددنا دستورا جديدا . وأجرينا انتخابات عام ١٩٨٨ ، وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام سننتخب من يحل محلي . كل هذا يتم في مناخ سلمي منظم ، وبالتنسيق الدائم للتطلعات الفياضة التي أطلق سراحها أخيرا . لقد واجهنا عشرة آلاف إضراب سويت كلها بروح المصالحة . وكنا نعمل في ظل أزمة اقتصادية .

إن رياح الحرية لم تهب على البرازيل وحدها . ففي أمريكا الجنوبية التي تمثل عالما واسعا جديدا لن يكون هناك بلد إلا وتسوده الديمقراطية بحلول نهاية هذا العام إذ تم القضاء على النظم الاستبدادية فيها قضاء مبرما .

وكما ذكرت في عام ١٩٨٥ من على هذا المنبر فإن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تطبيق الديمقراطية . والديمقراطية والتكامل هما الهدفان اللذان نسعى إلى تحقيقهما في العصر الحديث . وإنني شخصيا اتبع هذا النهج . فهو اهتمام شغفت به طوال حياتي . وقد اتخذت أمريكا اللاتينية من الديمقراطية والتكامل شعارا لها .

إن أهم حملة لتطبيق الديمقراطية عرفها العالم منذ نهاية الحرب هي التي شنت في أمريكا اللاتينية . غير أن هناك سؤالا هاما يتردد كثيرا في أذهان شعوبنا وهو : هل ستكون القيم الديمقراطية التي أرسيناها قادرة على حل مشاكل المعاناة والبؤس والفقر والجور والاستغلال والعنف التي تشكل جزءا من حياتنا اليومية ؟ وهل إن ديمقراطيات البلدان الغنية تنضم إلينا تضامنا مع قضيتنا أم أنها لا تهتم سوى برفاهيتها وتضعنا على الهامش ؟

إنني على ثقة من أن الديمقراطية هي السبيل الذي يجب أن ننتهجه . فهي الشعار الذي قاد شعوبنا إلى نبذ الانظمة الاستبدادية والطغاة والدكتاتوريين . ولكنها لم تفعل ذلك لكي يحل محل هذه الانظمة الجوع والمرض والتخلف والديون الخارجية والركود والبطالة .

هناك بوادر نمو سلبي في أمريكا اللاتينية . فالنمو الذي شهدناه لم يكن أقل من نمو القارات الاخرى فحسب بل إننا نتقهقر إلى الوراء .

ويكفي أن نقول إن مستوى الناتج القومي الإجمالي في المنطقة في عام ١٩٨٨ كان مماثلا لمستوى عام ١٩٧٨ . وبلغ صافي الموارد المحولة إلى الخارج ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٨٨ . والبرازيل وحدها حولت إلى الخارج في السنوات الخمس الماضية ما يقرب من ٥٦ بليون دولار . وهذا أشبه بمشروع مارشال عكسي .

لقد شهدت الثمانينات توسعا متزايدا في الاقتصادات الصناعية . وكان من المتوقع أن يؤدي هذا التوسع إلى نمو اقتصادي في البلدان النامية . بيد أن ارتفاع أسعار الفائدة في العالم لأسباب خارجة عن إراتنا ، والانخفاض الكبير في أسعار المواد الخام ، والحمائية التجارية ، وعدم استقرار أسعار الصرف ، وإضفاء الطابع العالمي على الأسواق المالية ، وتدفقات رأس المال الصافية أدت مجتمعة إلى إحباط توقعاتنا .

وقد خططت الأمم المتحدة في استراتيجيتها الإنمائية للثمانينات لتضييق الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة . لكن ما الذي حدث ؟ لقد زاد عدد البلدان الأقل نموا من ٣٠ إلى ٤٢ بلدا .

وإنني اتساءل مرة أخرى إذا كانت الديمقراطية التي أرسيناها في جميع أنحاء قارتنا قد فشلت في الوفاء بالتطلعات المشروعة لمجتمعاتنا ، فكيف يمكننا أن نتصدى للتحدّي الذي يواجه قيمها ؟ فلا جدوى من الحث على تطبيق هذه القيم تطبيقا غير سليم .

إن من ألد أعداء الديمقراطية في قارتنا مستويات المعيشة المنخفضة والتضخم التي تقوّض اقتصاداتنا . وقادة أمريكا اللاتينية الذين تنقصهم الموارد ويعانون من حالة اقتصادية دولية منحرفة يعجزون عن الوفاء بالتطلعات المشروعة والاساسية لمجتمعاتهم . لذلك تنتشر حروب العصابات في العديد من البلدان . وبدأت مظاهر التمرد العفوي تنبثق وأخذ العنف يتصاعد ويمكن لقوى التمرد المكبوتة أن تنفجر في أي وقت وتمتد على نحو يتعذر السيطرة عليه .

إننا لم نعد نواجه تحريضا أيديولوجيا . فالخطر الذي يحدق بأمريكا اللاتينية لم يعد يمثل الانقسام بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي . إن استمرار الفقر وأنماط التنمية البالية تجعل الأيديولوجية في أمريكا اللاتينية أمرا عفا عليه الزمن . ولا يبدو أن المناخ السائد الآن يسترشد بأي مذهب أو مخططات ثورية . الحالة تتجسد في تمرد متزايد ناجم عن فقدان الأمل ومشاعر الإحباط التي تحس بها الجماهير المحرومة

بعد أن زالت الغشاوة من عيونها . وأسباب ذلك ترجع إلى عصور تاريخية سحيقة . والخيار اليوم ليس بين الروح العسكرية والشعبية وإنما بين الركود والنمو .

الكثير يقال عن التكافل في عالم اليوم . غير أن التكافل بالنسبة لأمريكا اللاتينية لم يكشف إلا عن وجهه السلبي . فالتكافل ضروري عندما نواجه إدامة نظام دولي يفرض علينا حالة التبعية حيث ترغم البلدان الفقيرة على تمويل البلدان الأغنى وحيث يتم نقل المعرفة على نحو أفقي فقط . إننا بالتأكيد لا نتطلع إلى هذا النوع من التكافل .

لقد كانت السوق الأوروبية المشتركة بحاجة إلى صدمة الحرب لكي تحقق تنميتها . أما بالنسبة لنا فإننا مصممون على الاستفادة من صدمة الديمقراطية لكي نتقدم صوب حلم بوليفار المتمثل في بناء الأخوة السياسية في أمريكا اللاتينية .

لقد أصبحت أمريكا اللاتينية - ضحية الأطماع الاستعمارية العنيفة - البوتقة الحقيقية التي تنصهر فيها الأجناس والتقاليد ويتزايد فيها على نحو ليس له مثيل تمازج الأجناس فيما بين المجموعات العرقية والأديان والعادات . فبالنسبة للبرازيل ، مصير جيراننا ومصيرنا واحد .

وبالنسبة لنا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فإن الخيار المتمثل في التقدم الاجتماعي أمر محتوم علينا أخلاقيا واقتصاديا . لا يسعنا أن نستمر في تبديد هذا القدر الهائل من المواهب البشرية لأنها محرومة من الرعاية والتعليم . فهناك اليوم ، استنادا إلى صندوق الأمم المتحدة للأطفال ، ١٤٥ مليون مراهق مشرد تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ عاما يعيش ١٠٠ مليون منهم في الشوارع ويتعرضون لإغراءات السرقة والبغاء والمخدرات والسلب .

هل إننا بحاجة إلى الإشارة إلى أن هؤلاء المراهقين الذين يعانون من الجوع والتشرد في العالم الثالث هم صورة طبق الأصل من الشخصيات التي عرفناها في أشد الصفحات مرارة من كتب ديكنز وفكتور هوغو ودستويفسكي ؟

هناك حاجة ملحة لخلق الظروف المؤاتية لكي يتسنى للبلدان النامية العودة إلى مركزها الطبيعي وهو الجهة المتلقية لرؤوس الأموال ، وعكس الاتجاه في أسرع وقت ممكن ، وهو الاتجاه الذي جعلها مصدرة للموارد المالية في ظل الديون الخارجية التي أثقلت كاهلها .

إن الانضباط والتعاون اللذين فرضتهما المؤسسات المالية والتجارية الدولية في الفترة التي تلت الحرب تراجعا أمام سيطرة الاستقلالية المفرطة للبلدان القوية في صياغة سياساتها الاقتصادية الكبيرة . وقد أدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن وإلى تفاوت كبير ، وتفاقمت حالة الفقر في البلدان النامية . والبرازيل ، على سبيل المثال ، تدفع لهذه المؤسسات أكثر مما تتلقاه منها .

وهناك مشكلة رئيسية أخرى هي الاتجاه نحو احتكار المعرفة ، إن المعرفة الانسانية عملية تراكمية ، في أي وقت وفي أي مكان . أما قصر إمكانياتها لتغيير رخاء العالم ، وبالتالي تحديدها في مجال التجارة والمزايا الاقتصادية والاستعمار الثقافي ، فهو بمثابة خفض لمستوى البشر إلى أهداف مادية تتنكر للإنسان ذاته . ينبغي أن يوضع العلم والتكنولوجيا ، اليوم وغدا ، في خدمة كل فرد ، لا في خدمة أمم قليلة فحسب .

وهناك تطور مقلق آخر هو استغلال ضعفنا الذي فرضته علينا ديوننا الخارجية . وتتعرض البلدان النامية لضغط لإقامة نوع من التكيف لا تتبعه البلدان المصنعة في أحيان كثيرة . وتتم موازنة الميزانيات بتكلفة اجتماعية ضخمة وبثمن إفلاس الدولة ؛ وتضغط الأجور إلى ما دون مستوى الكفاف ؛ وتهمل الطموحات المشروعة للصناعات الوليدة ، كما تهمل متطلبات موازنة المدفوعات ؛ وينكمش القطاع العام حتى في الميادين التي تقتضي الحاجة فيها بذل أكبر قدر من الجهد والعمل ، مثل التعليم والصحة . ولا يولى أي اهتمام لحقيقة أن الحاجة الأساسية للبلدان المدينة هي أن تنمو لأنها لا تستطيع إلا من خلال النمو المتصاعد أن تجري الاصلاحات الاقتصادية اللازمة ، وأن تفي بالتزاماتها وأن تسهم في التقدم العالمي ، كما كانت تسهم في الماضي .

وفي نفس الوقت ، هناك حاجة ملحّة لتفهم حقيقة أن النمو مستحيل عندما يصدّر حوالي ثلث المدخرات المحلية إلى البلدان الأجنبية في كل سنة . وسيكون من المستحيل اجراء أي تكيف طالما يطلب منا أن نحل معادلة لا يمكن حلها . لقد حان الوقت للاعتراف بأن علاج مشكلة الديون الخارجية قد أسهم حتى الآن على نحو رئيسي في الرخاء المالي للدائنين . أما بالنسبة للمدينين فقد كان هذا بمثابة وصفة للإنكماش والإفقار . وأكرر : لقد آن الأوان لوضع استراتيجية تقوم على أساس افتراض النمو المتجدد في البلدان المدينة . وتتطلب هذه الاستراتيجية خفضا حادا في أصل الدين وفي اجمالي تحويلات الموارد إلى الخارج ، وهذا هو السبيل الوحيد لتوفير المدخرات اللازمة للتنمية المالية .

إننا ننظر بقلق عميق إلى البطء وعدم المبالاة اللذين تعالج بهما هذه المشكلة وإزاء الطريقة التي يؤجل بها حلها .

توجد قضيتان رئيسيتان ينبغي أن نعطيهما أيضا اهتماما خاصا : هما حماية البيئة ومكافحة تهريب المخدرات والإدمان . وسيحتل هذان الموضوعان مكانا بارزا على جدول أعمالنا العالمي بصورة متزايدة .

وتتعلق المسألة الأولى بحياة البشرية وانتهاء الحياة على هذا الكوكب . وتعتبر المسألة الثانية مسألة حياة أو موت ، إذ تتعلق بتدمير الإنسان ، في أنقى مظاهره ، أي في شبابه .

وفي مسألة البيئة ، لدينا بُعد آخر لتكافل الأمم . فإننا كسكان لنفس الكوكب الصغير ، فقد حكم علينا بالتضامن .

ومسألة البيئة في جوانبها الكوكبية ـ تغيرات المناخ ، وتآكل طبقة الأوزون ـ لا يمكن ولا يجب أن تناقش من منظور ضيق كما لو كانت مشكلة بين الشمال والجنوب تسببت فيها البلدان الأقل نموا ، من خلال مسلكها غير المسؤول ، بالاضرار بالتوازن الأيكولوجي للعالم .

الحقيقة مختلفة تماما . فالبلدان الصناعية تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن تلوث البيئة ولا يمكن للبلدان النامية أن تقبل ، كأساس لمناخ جديد من العلاقات الدولية ، مفهوما لتنمية قابلة للاستمرار على صعيد البيئة ينيط بها فقط مهمة كفالة التوازن الأيكولوجي للكوكب . وإذا كان هذا المفهوم صحيحا ، فسيكون من الضروري أن يمتد إلى البلدان المصنعة حتى يمكن تقرير ما إذا كانت أنماط الانتاج والاستهلاك التي تتبعها يمكن الإبقاء عليها من وجهة النظر البيئية . وسيكون من الضروري إقامة تعاون وثيق فيما بين جميع البلدان في الجهود الرامية إلى اجراء البحوث وتطوير تكنولوجيات جديدة أكثر فعالية في استخدام الموارد الطبيعية وتسبب أقل تلوث ممكن للبيئة ؛ وعلاوة على ذلك ، يجب تأكيد الالتزامات بنقل التكنولوجيا بسعر الكلفة . وإن الأهمية التي نوليها لمشكلة البيئة واستعداد البرازيل للتصدي لها بموضوعية

وصراحة قد تبينا بجلاء في استعدادنا لاستضافة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ .

والبرازيل على إدراك تام لهذه المسألة أكثر من أي بلد آخر تتوفر له نفس الموارد الطبيعية الغزيرة والشربة وغير الصادية في العالم ، بغاباتها ، وبحيواناتها ومزارعها . ولن نتخلى عن حقنا في الحفاظ على هذا الميراث الثري . فقد حافظنا عليه في الماضي ، عندما غزت الشركات الكبيرة المستعمرة المؤسسة في البلدان الثرية مساحات واسعة من افريقيا وآسيا وأمريكا ، ونهبتها بوحشية . وقد رفضت البرازيل ذلك . ومنعتها من الدخول . وخلال الستينات ، كشف معهد هدسون عن فكرة وجود بحيرة واسعة ستغرق منطقة أمازونيا . ورفضت البرازيل تلك الفكرة ، وإذا كان العالم اليوم قادرا على أن يوجه انتباهه صوب أمازونيا ، فإن ذلك يرجع فقط إلى أن البرازيليين حافظوا عليها حتى يومنا هذا وسيستمرون في الحفاظ عليها في المستقبل . ونحن مستعدون ، كما كنا دائما ، للتعاون . لكننا لن نقبل أبدا بفرض قيود على سيادتنا .

وفيما يتعلق بالبرنامج المعروف المسمى "طبيعتنا" ، فقد تمكنا حتى الآن في سنة واحدة من خفض إزالة الغابات بنسبة تبلغ حوالي ٤٠ في المائة ، وقد حظرنا تصدير الأشجار وقضينا على حوافز المشاريع التي كانت سلبية ، وأنشأنا معهد البيئة ، الذي انضمت إليه عشرات المنظمات في مشروع شامل لحماية البيئة . وهناك الآن حوالي ٨ ملايين هكتار من الأراضي البرازيلية تخضع لمشروع المحافظة الدائمة على البيئة . وحوالي ١٠ في المائة من الأراضي الوطنية مخصص للسكان الأصليين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة .

وفي نفس الوقت ، تنظر البرازيل بقلق كبير إلى مشكلة تهريب المخدرات والانتاج غير المشروع لها واستهلاكها . وقد اتخذنا خطوة هامة إلى الأمام في سنة ١٩٨٨ باعتماد اتفاقية فيينا . وإن استفحال المشكلة المستمر يجعل من الملحّ أن توجه الجمعية العامة للأمم المتحدة انتباهها إلى اعتماد تدابير فعالة للتعاون في هذا المجال .

وستبذل البرازيل كل جهد للإسهام ، مع البلدان المستهلكة والمنتجة والناقلة ، في القضاء على هذا التهديد الخطير الذي يحيق بمجتمعاتنا قضاء مبرما وإلى الأبد . وإننا نتبع سياسة وقائية قوية في هذا الميدان . وبموجب برنامجنا "الحوض الشمالي" للأمازون ، فإننا نسيطر على حدودنا الواسعة ونقوم بدوريات فيها من أجل مساعدة السكان المحليين ومن أجل منع تجار المخدرات الهاربين من البلدان الأخرى . إننا نكافح تلك التجارة في مهدها . وإننا نشن دون هوادة ، حربا على المخدرات .

هذه الصورة التي رسمتها تؤدي بنا إلى أن نتأمل في التحول النوعي لعالمنا .

إن المواجهة الأيديولوجية التي هيمنت على الأحداث الدولية طيلة هذا القرن تبدي الآن دلائل واضحة على فتورها . فقد أصبح التفاهم يحل محل المعارضة المتشبثة . وأصبحت الأيديولوجيات تفقد مضمونها العاطفي بينما تكشف المنجزات العلمية والتكنولوجية عن آفاق متزايدة لرفاهية الإنسان . ومن الأوهام تخيل عالم يخلو بشكل كامل من الصراع ، ولكنني لا أعتقد أن من غير المعقول التفكير في عالم عقلاني يحل فيه التعاون والتفاهم محل المواجهة والاختلافات ، عالم يتيح في النهاية إقامة السلم على الأساس الراسخ لوحدة المصالح العالمية ، عالم يؤدي فيه إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية إلى التغلب على سياسة تحقيق المكاسب استنادا إلى القوة .

إن الاختلاف الرئيسي بين الأمم المتحدة وسابقتها ، عصبة الأمم ، هو بالتحديد ادراكها للحق في التنمية . هذا هو المثل الأعلى الذي يسترشد به دوما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة ككل . لقد سعت عصبة الأمم إلى اقامة نظام دولي ، ولم تكن هذه بالمهمة البسيطة ، ولكن الأمم المتحدة تتطلع إلى ما هو أكثر من ذلك : أنها تسعى أيضا إلى تحقيق العدالة الدولية .

لقد أعلن هنري آدمز أن ما يسمى بالسياسة العملية يشمل تجاهل الحقائق . وأخشى أن تكون هذه الملاحظة منطبقة على الغفلية السائدة حاليا . وتلزمنا الجرأة من أجل أن نطور المفاهيم الجديدة ، والروح الابتكارية من أجل أن نضع مناهج جديدة ، والشجاعة من أجل أن ننفذ تجارب مؤسسية جديدة . وليراودنا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة في عقد التسعينات من التفكير في المشاكل التي تنهال على البشرية وهي على أبواب القرن العشرين .

إن قرننا لم يذهب هباء . يحاول البعض وصفه بأنه نهاية التاريخ . ووفقا لهم ، فإن العالم - والعالم الثري بوجه خاص - مقدر له أن يمر في فترة طويلة من الخمول التاريخي القائم على المتع المبتذلة ومشاعر الارتياح العادية . وقد يبدو ثمن القضاء على العنف هو الخمول الحضاري والكسل السياسي لعصر خال من الاختلاجات وخال أيضا من المثل العليا . ويعتبر هذا الرأي إنكارا للخبرة البشرية .

وتشعر البلدان الجديدة الشبيهة ببلدنا بأنها تقف على عتبة عصر من التغييرات الكبيرة . فالعملية التاريخية أصبحت الآن في أوج نضارتها . ونحن نتوخى بشرية متحررة من العداء ومن التهديدات والخوف ، فاتحين التخوم لإنسان جديد قادر على تحقيق هدف الخلق ، الذي توحيه صورة الخالق .

لقد حظيت البرازيل قبل عامين بشرف انتخابها من قبل هذه الجمعية لعضوية مجلس الأمن بعد غياب طال حوالي العقدين . وكانت فترة العامين هذه بالنسبة لنا فترة مشاركة مكثفة في أعمال المجلس . وقد دفعتنا هذه الخبرة إلى التأمل قليلا . فإذا أريد للأمم المتحدة أن تكون قادرة على الاضطلاع ، من خلال مجلس الأمن ، بالدور البارز المتوقع منها في ميدان السلم والأمن الدوليين ، فلابد من إجراء تغييرات طفيفة في هيكل مجلس الأمن ذاته وفي اجراءاته . وإلا كيف سنتمكن من تسوية المشاكل الهامة المتصلة ، على سبيل المثال ، بإقامة عمليات صيانة السلم وتمويلها دون إعادة النظر في عدم كفاية تكوين المجلس بالذات ؟

ولا تستحق هذه المشكلة الدراسة من الزاوية التقليدية المتمثلة في إقامة علاقة سليمة بين عدد الأعضاء غير الدائمين والزيادة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب ، بل أيضا - وبصورة خاصة - في ضوء التغييرات التي مرت بها علاقات القوة التي قامت في العالم منذ إنشاء المنظمة . لقد آن الأوان لاجراء تقييم جديد يرمي إلى اتاحة المجال لتتجلى في مجلس الأمن تعددية الأقطاب السائدة في عالم اليوم ، كيما يتمكن من الوفاء بمسؤولياته بطريقة أفضل . ويمكننا النظر في اضافة فئة جديدة من الأعضاء الدائمين لا تتمتع بحق النقض .

إن الظروف الجديدة القائمة على الساحة الدولية - ولاسيما هدوء حدة المواجهات السياسية والأيديولوجية - تتيح دون شك إمكانيات الاستفادة من الأمم المتحدة بمزيد من الفعالية . ولكن يجب ألا يعني هذا ، بصراحة وببساطة ، عودة التسلط الزائد للدولتين العظميين على المنظمة . فمن المؤكد أنه لا غنى للأمم المتحدة عن توافق الآراء بين الدولتين العظميين باعتباره أساسا للعمل الفعال . ولكن في حالات كثيرة لن يكون هذا التوافق كافيا . وقد تكون اسهامات الدول الأعضاء

الأخرى ضرورية ، بل حتمية ، إذا أريد للمنظمة أن تعمل بفعالية وبمسؤولية باعتبارها منظمة دولية حقا .

لقد آن الأوان لجعل التنمية والعدالة أسسا للسلم والاستقرار العالميين . لقد أنشئت هذه المنظمة نتيجة للكفاح ضد الشمولية ، وهي المستوى الأكثر تقدما من المنجزات في مجال العلاقات الديمقراطية فيما بين الدول . ويتعين علينا بالتالي أن نستفيد من الإمكانيات التي يتيحها فتور الحماس الأيديولوجي لنجدد تكريس أنفسنا بقوة متجددة لقضايا التعاون الدولي الكبرى .

علينا أن نجرؤ "أجرؤ إن جرؤت" ، هذا ما قاله الشاعر البرتغالي فيرناندو بيسوا .

إنني أقترح أن تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها عملية اجراء حوار عريض وشامل حول المشاكل الرئيسية في السنوات الأخيرة من هذا القرن بغية أن نبدأ القرن الحادي والعشرين ونحن مدركين للتحديات التي تواجهنا ولقدراتنا . إننا نواجه مواضيع تتطلب المناقشة ، من نزع السلاح إلى البيئة ، ومن حظر الأسلحة الكيميائية إلى نقل التكنولوجيا ، ومن الديمقراطية بوصفها أداة للاستقرار والتنمية إلى الحقوق المدنية والحريات السياسية ، ومن الاصلاحات الاقتصادية إلى التجارة الدولية ، ومن إضفاء الطابع الإقليمي على الاقتصاد العالمي إلى الأوجه الجديدة للتكافل ، ومن غزو الفضاء الى القضاء على الفقر .

يتعين علينا أن نرجع إلى جذور مشكلاتنا ، وأن نفهمها بكل تعقيداتها ، وأن نتصدى لعواقبها دون تردد ، وأن نتخذ القرارات الضرورية ، وأن نزيل العوامل المزعزعة للاستقرار وأوجه الظلم .

فلنعمل قبل أن يفوتنا الوقت ، وقبل أن تتبلور التضحيات ومشاعر الاحباط وتتحول إلى هيجان ، وقبل أن يفقد سكان العالم ، القانعون بلامبالاتهم ، الاحساس بالمطالب العادلة للذين لا يحظون إلا بالقليل أو بلا شيء ، وقبل أن يتقلص مجال المفاوضة بسبب الخوف المتبادل والمواجهة المتعنتة .

وليس بمقدور أي بلد أو مجموعة من البلدان ، مهما عظمت قوتها ، الادعاء بأنها تستطيع حسم الأزمة بمفردها . فلننهض في العمل بفكر متفتح ، ودون تحفظات ذهنية أو امتعاضات أو دوافع خفية . فربما لن يشهد التاريخ مرة أخرى لحظة يتيح فيها فتور الحماس الأيديولوجي ظروفا مؤاتية كهذه . ولنستجمع القدرة على تحويل الواقع بقوة الأفكار الخلاقة . إننا ندعو الجميع ، وخاصة الأكثر قوة ، إلى المشاركة في هذه المهمة . فالفرصة لم تفت بعد لإنقاذ حلم السلم والعدالة التي حلمت بها الأجيال السابقة .

إنني أود في بداية هذه الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، أن أترك الأعضاء برسالة من التفاؤل والتصميم ، وهي نفس الرسالة التي يسترشد بها البرازيليون ، الذين أمسكوا بزمام مصيرهم بفضل الديمقراطية التي نجحوا في اقامتها .

إن ايمان البرازيل القوي هو الذي مكّنها من توطيد ديمقراطية جديدة في أمريكتنا ، وجعلها تتغلب على الكثير من التحديات .

ولهذا السبب بالذات يعرب البرازيليون عن آرائهم ، على لسان رئيسهم ، بأن نحلم حلم السلم والعدالة ، وطرد الخوف ، وبناء أصرحة للأمل .

وبوصفي سياسيا ومفكرا ، لم أجد الشعر قط ضيفا ثقيلا على الجلسات العامة للجمعية . لذلك بالشعر سأغادركم ، بأبيات كتبها لويز دي كاموس ، الشاعر العالمي الناطق بالبرتغالية :

"بعد الزوبعة ، والعاصفة ، والهيجان ،
وظل الظلام ودوي الرياح العاصفة
تأتي ساعة الصباح والهدوء والصفاء
مع الأمل في النجاة من البلاء ."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

اصطحب السيد جوزيه سارني ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنبدأ الآن المناقشة العامة .

أود أن أذكر الممثلين بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستقفل قائمة المتكلمين يوم الأربعاء ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، في الساعة السادسة مساء . وأطلب من الوفود أن تتكرم بتزويدنا بالوقت التقريبي للإدلاء بالبيانات بأدق ما يمكن حتى يمكننا أن نخطط جلساتنا بطريقة منظمة .

السيد موك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسرني أيما سرور أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية . إنه تعبير عن التقدير لكم ولجمهورية نيجيريا الاتحادية ، البلد الذي يضطلع بدور هام في الشؤون الإقليمية والدولية . وأتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بهذه المهمة الهامة .

كما أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لسلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الأرجنتين السابق ، على قيادته الماهرة لمداولاتنا في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

واسمحوا لي أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام لما أبداه من نكران الذات ولخدمته الدؤوبة لمجتمع الأمم . إن التقدم المحرز صوب الحلول السلمية لكثير من المسائل الإقليمية يشهد على الجهود والمنجزات المتعددة للأمين العام وموظفيه المتفانين .

هذا العصر هو مرة أخرى عصر التغيرات العميقة . إن حضارتنا لم تواجه من قبل في التاريخ مثل هذه التحديات . ففي الأعوام الـ ١٠٠ الماضية ، انتقل مجتمع الأمم من العلاقات الدولية إلى التعاون الدولي وإلى مزيد من الإدارة والتنظيم الدوليين . فالنظام الذي كان أصلا يقوم على استخدام القوة أصبح يتسم بصورة متزايدة باستخدام الدبلوماسية ، مع إعطاء دور متزايد الأهمية للقانون الدولي .

والواقع أن التغيرات في دور القانون في العلاقات الدولية كانت هائلة . فلقد كان في بادئ الأمر قاصرا على تنظيم كيف ومتى تستخدم القوة لتحقيق المطالب المشروعة لبلد من البلدان ، لكنه أدخل بصورة متزايدة وسائل أخرى سلمية لتسوية الصراعات الدولية . وبعد ثلاثة قرون ونصف القرن من عهد هوغو غروتيوس ، الفيلسوف الهولندي الشهير ومؤسس المفهوم الحديث للقانون الدولي ، يحرّم ميثاق الأمم المتحدة الآن استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية .

غير أن استخدام القوة لم يظل قاصرا على الدول فحسب . ولهذا يجب على المجتمع الدولي اليوم أن يعزز جهوده لمكافحة الأشكال الجديدة من العنف مثل الإرهاب . وما اعتماد الاتفاقيات ضد الإرهاب من جانب منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية ، فضلا عن مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، إلا خطوات في الاتجاه السليم .

ولقد رد القانون الدولي على تكنولوجيا الأسلحة المطردة التقدم ، وذلك على سبيل المثال بتحريم فئات معينة من الأسلحة أو بتقليل توفر الأسلحة البالغة الضرر . ونحن نؤيد تأييدا تاما المبادرات المتعلقة بتحديد أو حظر الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية . إن التغيرات الإيجابية الأساسية في العلاقات بين الشرق والغرب ، كما تجلت في المحادثات الأخيرة بين الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر ووزير الخارجية شفاردنادزي ، تؤدي إلى التوقعات في أن دبلوماسية نزع السلاح قد دخلت مرحلة جديدة ، مرحلة يمكن فيها تحقيق المزيد من النتائج الملموسة .

كما يجب أن يؤدي قبول سيادة القانون في العلاقات الدولية إلى تعزيز الهيئات القضائية الدولية . ولهذا يجب أن يتركز انتباه أعضاء المجتمع الدولي على إمكانيات

تسوية النزاع التي تتيحها محكمة العدل الدولية وضرورة أن تقبل الدول بولايتها الإلزامية .

إن السلم والأمن الدوليين ، وهما أسمى هدف مكرس في الميثاق ، لا يمكن تحقيقهما إذا كان السلم الداخلي للدول الأعضاء يتعرض للخطر . حيثما تنكر حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الأفراد ، فإن السلم يكون في خطر .

إن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز دور القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان تعتمد على الاعتراف بالمبدأ القائل بأن حقوق الإنسان حقوق إلزامية بموجب القانون الدولي ، وهو مبدأ يمكن اعتباره الآن معترفا به على الصعيد العالمي . ولذا لم يعد لأية دولة أن تزعم بعد الآن أن الاهتمام الدولي بحالة حقوق الإنسان فيها يعد تدخلا في شؤونها الداخلية .

وعلى أساس ذلك المبدأ اتخذت خطوة هامة في الإطار الأوروبي بإدراج مزيد من الالتزامات الإنسانية في وثيقة فيينا الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروربا . ويمكن النظر إلى اعتماد ما يسمى بآلية البعد الإنساني على أنه نقطة البداية لإقامة نظام لتعزيز حقوق الإنسان على نطاق أوروبا بأسرها . إلا أن تردي حالة الأقليات الإثنية والدينية في بعض الدول الأوروبية منذ اعتماد وثيقة فيينا الختامية يوضح بجلاء الفجوة العميقة القائمة بين الالتزامات والواقع في هذا الميدان . وقد أثبت التاريخ على نحو قاطع أن المواطنين لا يتعاطفون مع حكوماتهم إلا بالقدر الذي تكفل به الحقوق والحريات الأساسية .

وأود أن اقترح أن تدرس هيئات الأمم المتحدة المختصة الإجراءات التي أقرها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد للنظر في إمكانية تطبيقها على صعيد عالمي . وأود أيضا أن أناشد حكومة رومانيا أن تطبق الآلية التي تنص عليها وثيقة فيينا الختامية في ميدان حقوق الإنسان تطبيقا كاملا . لقد كان الاجتماع الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام في باريس للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروربا ، فرصة مواتية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الدول المشاركة لالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان . وفي تلك المناسبة أشرت ، في جملة أمور ، إلى مسألة الجالية الإسلامية في بلغاريا . وأود هنا أن أعرب عن أملي في أن يتسنى التوصل إلى حل تفاوضي لهذه المشكلة في المستقبل القريب .

ونحن نرحب كل الترحيب بالاهتمام الذي أبداه أعضاء حركة عدم الانحياز بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في بلغراد .

وثمة ميدان جديد وهام للقانون الدولي يتعلق بالنظم الإقليمية والعالمية للموارد البيئية ، مثل أحواض الأنهار الدولية والمحيطات والفضاء الخارجي والمناطق القطبية والغلاف الجوي . لقد أدى تنظيم استخدام الممتلكات العالمية المشتركة والحفاظ عليها إلى توسيع نطاق القانون الدولي بدرجة لم يسبق لها مثيل ؛ وأصبح جيلنا مسؤولا أمام الأجيال المقبلة عن هذا التراث المشترك .

ويوفر لنا تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إطارا مفاهيميا ممتازا في هذا الصدد ، سواء للسياسات الوطنية أو للعمل المقبل على الصعيد الدولي . ونحن مقتنعون بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ١٩٩٢ يجب أن يقوم على أساس مفهوم التنمية القابلة للاستمرار الذي تضمنه ذلك التقرير . وتواجه النمسا مشاكل تتعلق بالمخاطر التي تهدد البيئة في جبال الألب . ولذا تبلورت لدى أبناء النمسا درجة عالية نسبيا من الوعي البيئي تجلت في المستوى الرفيع لتشريعات النمسا المتعلقة بالبيئة .

فمن الطبيعي إذن أن تشارك النمسا بنشاط في التعاون الدولي بشأن البيئة ، وأن تستضيف مؤتمرات دولية تتعلق بقضايا هامة مثل التغيرات المناخية ، واستخدام الغابات المدارية ، وحماية طبقة الأوزون . وقد أدى هذا المؤتمر الأخير إلى إبرام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون . ونحن على استعداد للاضطلاع بدور نشط مماثل في إعداد اتفاقية دولية بشأن التغيرات المناخية .

كما أننا نشاطر الكثيرين اهتمامهم المتصل بالحد من نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود . وستكون اتفاقية بازل التي اعتمدت في وقت سابق من هذا العام صكا هاما لحماية صحة الإنسان والبيئة .

ولا شك في أن الإطار المؤسسي الدولي الحالي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وآليات تنفيذها يتطلب تعزيزا حاسما . لهذا تؤيد النمسا بقوة جميع الجهود الرامية إلى تدعيم هياكل الأمم المتحدة القائمة حاليا ، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وفي اعتقادنا أن إعلان لاهاي سيعطي دفعة قوية للجهود الدولية في هذا الاتجاه .

وقد يتطلب الأمر صكوكا قانونية جديدة على النطاقين الإقليمي والعالمي ، وينبغي لنا أن نبحث إمكانية وضع ميثاق دولي للبيئة يحدد مبادئ توجيهية واضحة للعمل الدولي .

وحيث أن الاستخدام الاقتصادي للنظم البيئية عبر الوطنية أخذ يكتسب طابعا تنافسيا متزايدا ، أصبح من الواجب وضع الإجراءات اللازمة لتسوية المنازعات . وبما أننا قد ألفنا الخوذات الزرقاء التي نجحت نجاحا باهرا في عمليات حفظ السلم في مناطق الأزمات ، فإننا نعرب عن أملنا الوطيد في أن تشارك "الخوذات الخضراء" للأمم المتحدة في المستقبل القريب في حماية البيئة .

إن حل الصراعات الإقليمية يعد مهمة ذات أولوية لمجتمع الأمم . ويسرنا أيما سرور أن نرى كيف أسهمت الأمم المتحدة إسهاما فعالا في عملية صنع السلم وحفظه على مر السنين . وفي هذا السياق نشيد إشادة خاصة بالأمين العام وبأعضاء مجلس الأمن للقرارات التي اتخذوها في الوقت المناسب بشأن التدابير الواجبة ، فقد يسروا بذلك تحقيق التقدم المحرز في غضون السنة الماضية .

وفي الوقت نفسه ، فإن الجهود الدولية لبناء السلم ، عن طريق برامج إعادة التعمير والمعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي ، تعتبر بحق عنصرا مكملا لتسوية النزاعات ، مثل "عملية السلام" في أفغانستان و "عملية طوق النجاة في السودان" .

وللنمسا تاريخ عريق في الدعم النشط للأمم المتحدة في جهودها لحفظ السلام . فأكثر من ٠٠٠ ٢٨ جندي نمسوي ، أي واحد من بين كل ثمانية من الجنود ، عملوا في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال السنوات الثلاثين الماضية . وتشارك النمسا حاليا في سبع من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يبلغ عددها عشر عمليات .

وعلى أساس خبرتنا الطويلة في جهود حفظ السلام وصنعه ، نعلم أن كل مسألة ينبغي تسويتها وفق أحوال كل منطقة على حدة . ومع هذا ، نرى أن التقدم المحرز في تدابير بناء الثقة والأمن في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، يمكن أن يكون ذا أهمية بالنسبة للمناطق الاخرى . والنمسا على استعداد لأن تنظم ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، حلقة دراسية دولية بشأن هذا الموضوع ، تستعين فيها أيضا بخبرة المختصين من الدول المشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ويمكن لهذه الحلقة الدراسية أن تعقد في النمسا في عام ١٩٩١ .

إن الأزمة في لبنان ، بنتائجها المأساوية المتمثلة في اراقة الدماء بلا توقف والتضحية بأرواح الابرياء والسكان المدنيين ، مسألة تثير قلقنا البالغ . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأنه لا سبيل الى التسوية الدائمة لهذه المشكلة إلّا على أساس احترام وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية واستقلاله التام . ونحن نؤيد خطة السلام التي أعدتها اللجنة العربية الثلاثية الرفيعة المستوى ، ونرحب بالنتائج التي تحققت حتى الآن . واسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل في أن يمهد هذا الاتفاق السبيل لتسوية سلمية نهائية .

وفيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ، ما زلنا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف في النزاع ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الدائمون في مجلس الامن . وسيكون ذلك المؤتمر أنسب وسيلة لتحقيق التسوية الشاملة للنزاع . ونحن نأسف لأي

تصاعد في العنف . وقد أصبح الاستخدام المفرط للقوة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة أمرا لا يمكن أن يطيقه المجتمع الدولي الذي يسعى بصورة متزايدة الى تحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان .

إننا نرحب باقتراح السلام الذي طرحه مؤخرا الرئيس مبارك رئيس مصر ولنا أمل وطيد في نجاح مبادرته .

إن عملية استقلال ناميبيا التي اضطلعت فيها الامم المتحدة بمسؤولية خاصة الى جانب جهود الامم المتحدة لحفظ السلام في المناطق التي كانت مسرحا للنزاعات وسفك الدماء حتى وقت ليس ببعيد ، تعد مثالا على الدور الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة في تسوية المسائل الدولية الحساسة . ويمكن لهذه العملية أن تكون مبعث أمل في التوصل الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط .

لقد أصبح استقلال ناميبيا وشيكا . وأمكن التغلب على العديد من العقبات التي ظهرت في عملية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي . إلّا أنه يلزم توخي الحيطة واليقظة كي يكفل اجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر في جو يسمح باجراء الاستفتاء بعيدا عن أي تخويف وفي ظل ظروف تضمن ذلك . وقد وفرت النمسا كتيبة من ضباط الشرطة للمشاركة في أعمال فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وهذا الفريق يستحق تقديرنا التام لما حققه من منجزات في ظل أكثر الظروف صعوبة . ونحن نتطلع الى الترحيب بناميبيا دولة مستقلة في الجمعية العامة في دورتها المقبلة .

إن الانتخابات التي أجريت مؤخرا في جنوب افريقيا دون مشاركة الاغلبية السوداء أظهرت مرة أخرى أن نظام الفصل العنصري غير الإنساني يجب الغاؤه . ونحن نأمل أن يتخذ رئيس جنوب افريقيا الجديد الخطوات اللازمة دون مزيد من الابطاء . إلّا أنه مما ينبغي التأكيد عليه ، أن جميع الخطوات التي تتخذها جنوب افريقيا يجب أن تؤدي الى الاستئصال التام للفصل العنصري وتجنب سفك الدماء والمواجهة .

لقد ظل موقف النمسا فيما يتعلق بكمبوديا ثابتا دون تغيير على مر السنين . ولا نزال ندين الانتهاك البغيض لابسط حقوق الإنسان . وقد أكدنا مرارا على أن عمليات

التدخل العسكري لا يمكن أن تحل النزاعات . وانسحاب القوات الفييتنامية الجاري الآن سيعزز كثيرا فرص التسوية . ونحن نأسف لأن الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية تفاوضية ، بما في ذلك مؤتمر باريس الذي عقد مؤخرا ، لم تحقق نتائج ملموسة حتى الآن .

وبعد أن أنيطت بي مؤخرا رئاسة المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، لن ادخر جهدا للمشاركة في عملية السلام في المنطقة . وإنني أتطلع الى اللحظة التي يمكن فيها لجميع الكمبوديين أن يفتحوا فصلا جديدا في تاريخ أمتهم ، في سيادة واستقلال تامين .

وكما هو الحال في كمبوديا ، فإن الأعمال العدائية الجارية في أفغانستان أسفرت عن الحاق معاناة بالغة بالسكان . ونحن نؤيد بقوة جهود الأمين العام للتوصل الى تسوية سلمية وتوفير التعاون الدولي الضروري لإنعاش ذلك البلد الذي مزقته الحرب .

وبما يتمشى مع التزامنا التقليدي بمبدأ العالمية ، فإن النمسا ترحب دوما بضم البلدان ذات السيادة الى عضوية المنظمة العالمية . ولذلك فإنه من المنطقي أن نؤيد أيضا مطامح جمهورية كوريا في أن تصبح عضوا في الامم المتحدة .

إننا نشعر بالاعجاب بالجهود التي تبذلها دول أمريكا الوسطى للتغلب على خلافاتها الاقليمية . ونرحب بشكل خاص بنتائج لقاء قمة "تيلا" التي تشكل خطوة ملموسة الى الامام . وقد يصبح الجمع بين الاضطلاع الفعّال بالمسؤوليات الاقليمية وسلطة الامم المتحدة ، نموذجا يحتذى في التوصل الى السلام في المنازعات الاقليمية .

ولا تزال الاختلالات المستمرة في الاقتصاد العالمي مصدر قلق للعالم بأسره ، والنمسا ملتزمة بتحرير التجارة على نطاق واسع لأنها تؤمن أن هذا التحرير سيسهم في تحقيق الامم للنمو والرخاء المستقرين . وفي رأينا أن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي يمكن أن يكون بداية لحقبة جديدة من التعاون العالمي وزيادة الوعي بالمصالح المتبادلة والمسؤوليات المشتركة بين جميع الامم .

إن المشكلات المتعلقة بعبء الدين تبرز واضحة على جدول الاعمال الدولي . وأصبح تأثير هذه المشكلات على الاستقرار السياسي والاجتماعي لكثير من البلدان المدينة ، أكثر جلاء . ولا يزال الفقر المدقع بل والجوع سائدين في كثير من البلدان والمناطق . وينبغي النظر الى هذين الامرين على المدى الطويل باعتبارهما تهديدا خطيرا للسلم والامن .

ويجب أن تستجيب الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع لهذه المسائل التي هي لب جهودنا الإنمائية .

ولئن كان من الضروري أن تؤخذ الصلة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار على نحو كاف ، فقد أصبحت النظرة الشاملة الى الاحوال الاجتماعية العالمية ولا سيما في البلدان النامية ، أمرا ضروريا .

إن اساءة استخدام العقاقير ليست مشكلة اجتماعية فحسب ، فهي تؤثر أيضا على الاستقرار السياسي والاجتماعي للامم . ويؤكد ذلك أن الحصيلة السنوية للاتجار غير المشروع في العقاقير بلغ قدرا مذهلا ، فقد وصل الى ٢٢٠ بليونا من الدولارات الامريكية . والاحداث المفجعة التي وقعت مؤخرا في عدد من البلدان تعتبر دليلا على الطابع العالمي لهذه المشكلة . إننا نرحب بتصميم رئيس الولايات المتحدة على مكافحة هذا الوباء الذي يتهدد الجنس البشري ، ونؤيد تمام التأييد مقترحاته الاخيرة . وكرمز واضح على التزامنا بهذه القضية النبيلة سأوقع اليوم اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ بشأن الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية .

إن أي مجتمع سيتمتع بالتماسك والاستقرار بقدر ما تتمتع بهما الوحدات الأساسية التي يتكون منها هذا المجتمع . وقد أثرت التغيرات والتحولات الاجتماعية على الوحدة الأساسية للمجتمع وهي الأسرة ، وهددتها في بعض الأحيان .

ولئن كانت هياكل الأسرة تختلف اختلافا كبيرا في الثقافات الوطنية المختلفة ، فهناك حاجة عامة الى تعزيز البرامج الوطنية والتعاون الدولي بشأن حماية الأسرة ودعمها . ولهذا ترحب النمسا بما قررته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ، بناء على اقتراح تقدمت به بولندا وبلدان أخرى ، من الاحتفال بسنة دولية للأسرة . ويمكن أن تساعد هذه السنة في توضيح الوظيفة الرئيسية للأسرة في المجتمع . فالسلم والاستقرار يبدءان في نهاية المطاف من المنزل .

ولئن كانت الأسرة في بعض المجتمعات لا تزال حتى الآن توفر الأمن الاجتماعي والاقتصادي لأعضائها فهناك مجتمعات أخرى تحتاج فيها الأسرة الى الدعم المالي العام حتى تتمكن من النجاح في أداء وظائفها التي تؤثر في نهاية المطاف على كل فرد .

ولا تزال المساواة بين الرجل والمرأة ، التي ينص عليها عادة في الصكوك القانونية الدولية والوطنية ، تحتاج الى ترجمة أفضل في ظل الواقع الذي يعيشه المجتمع . وقد تخفي هياكل الأسرة أحيانا العنف ضد المرأة والأطفال ، وهذه حقيقة تحتاج الى اتخاذ تدابير حاسمة على جميع المستويات .

لقد يسر الحوار المستمر بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، احراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة . ويمثل هذا الحوار فرصة لا مثيل لها للتعاون في الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية والإنسانية ، ويتزايد الآن احساس بالترابط المتبادل والمسؤولية المشتركة .

إننا نرحب بعملية الاصلاح التي أدت اليها البيريسترويكا ، والتي توفر فرصة تاريخية لنوعية جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب . إن تعزيز حقوق الإنسان واضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة العامة والأخذ بنظام اقتصاد سوقي موجه اجتماعيا ، تشكل عناصر أساسية في عملية الاصلاح هذه . وينبغي أن يحل عصر التعاون محل عصر المواجهة .

إن وثيقة فيينا الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد عززت بقوة التعاون بين الامم الاوروبية .

وتتميز علاقات النمسا مع البلدان الاخرى في أوروبا الغربية بوجود قيم مشتركة وروابط اقتصادية وثيقة . والنمسا عضو في مجلس أوروبا وعضو في رابطة التجارة الحرة الاوروبية ، وبهذه الصفة فإنها عززت علاقتها مع السوق الاوروبية المشتركة بابرام اتفاق للتجارة الحرة في عام ١٩٧٣ . وفي تموز/يوليه من هذا العام طلبت النمسا الانضمام الى عضوية المجموعة الاوروبية . ونحن مقتنعون تمام الاقتناع بأن الاشتراك في عملية التكامل الاوروبي يتفق مع مركزنا القائم على الحياد التام .

واسمحوا لي في الختام أن أتناول بايجاز تنفيذ الاتفاق بين النمسا وايطاليا بشأن جنوب التيرول المؤرخ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ ، والذي صدر بشأنه قرارا الجمعية العامة ١٤٩٧ (د - ١٥) و ١٦٦١ (د - ١٦) . فعلى أساس هذين القرارين أمكن التوصل في عام ١٩٦٩ الى اتفاق بين النمسا وايطاليا بشأن تنظيم الاستقلال الذاتي الاقليمي بواسطة ١٣٧ تدبيرا محددا . ويعتبر التنفيذ الكامل لهذه التدابير شرطا أساسيا للتسوية الكاملة لهذا النزاع .

ولقد تمكنت في السنة الماضية من أن أبلغ الجمعية العامة ، لأول مرة بعد سنوات من الركود ، أنه قد أحرز تقدم ملموس في العلاقات بين النمسا وايطاليا وأن هذا التقدم وصل الى مستويات ممتازة . وقد استمر هذا الاتجاه الايجابي في الشهور الاثني عشر الماضية . ونحن نشعر بارتياح خاص ازاء التنفيذ الرسمي للتدابير الرامية الى تحقيق المساواة بين اللغتين الايطالية والالمانية . وهذه عملية لها أهمية أساسية لحماية السكان الناطقين باللغة الالمانية .

والجزء الاساسي من التدابير التي ما زال يتعين تنفيذها يتعلق بمسائل سبق لحكومة ايطاليا أن تصرفت بشأنها على أساس اتفاق عام ١٩٦٩ . ولكن بالنظر الى التطورات الحاصلة في الميدان القانوني في ايطاليا ، يلزم الآن اتخاذ تدابير تكميلية أخرى لكفالة حماية السكان الناطقين بالالمانية في التيرول الجنوبي بطريقة يتفق عليها مع النمسا .

والنمسا على ثقة بأن الحكومة الايطالية الحالية تدرك تمام الادراك المشاكل والمخاطر الكامنة في استمرار تأجيل التنفيذ الكامل لاتفاق عام ١٩٦٩ . ونحن مقتنعون بأنه سيتسنى ، على أساس تنفيذ كل التدابير المتبقية ، أن نتقدم الى الامم المتحدة لنعلن أننا نعتبر أن النزاع مع ايطاليا قد سوي .

إن التطورات الاخيرة في العلاقة بين الدولتين العظميين ، والنجاح الذي تحقق في حل العديد من المنازعات الاقليمية ، والتقدم المحرز في إعمال حقوق الإنسان ، والاتجاه العام نحو مزيد من الصراحة في العلاقات الدولية ، مهما كانت مشالب النظام العالمي ، كلها تدعو الى التفاؤل وتشجعنا على تقديم المزيد من الاسهامات النشطة في سبيل تحقيق عالم أفضل .

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٠ .

خطاب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

اصطُحب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الرئيس جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية وأدعوه الى إلقاء خطابه في الجمعية العامة .

الرئيس بوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم لدى افتتاح دورتها الرابعة والاربعين . أود أن أتوجه بالتهنئة ليوسف غاربا ، ممثل نيجيريا ، وهو دبلوماسي مبرّز ، على انتخابه رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة ، وأتمنى له النجاح في رئاسته .

إنني أشعر بغبطة شخصية كبرى بهذه المناسبة ، لان هذه بالنسبة لي ولباربره عودة الى بيتنا . إن ذكريات عملي هنا في ١٩٧١ و ١٩٧٣ لاتزال حية حتى اليوم - اللحظات الانسانية ولحظات المرح التي هي جزء حتى من أسمى الاعمال .

إذا سمحت الجمعية لي ، أود أن أشرككم في إحدى القصص التي وقعت في أحد الاجتماعات العديدة لمجلس الأمن . كنت المندوب الدائم للولايات المتحدة ، وكنت متأخرا ٤٥ دقيقة عن موعد الاجتماع . كانت الدقائق الخمس والاربعون قد شغلها المتكلم الأول الذي أعطي الكلمة ، وعندما دخلت وجلست في مقعدي توقف المتكلم ، وبلياقة بالغة ، قال : "أرحب بالمندوب الدائم للولايات المتحدة . والآن ، ومن أجله سوف أبدأ خطابي من جديد من البداية" .

هذه قصة حقيقية . في تلك اللحظات ، لم تكن الاختلافات في الاحلاف والايديولوجيات ذات أهمية . إن الهمهمات الشاملة التي تصاعدت من حول تلك الطاولة من كل المندوبين الحاضرين والضحك الذي تلا ذلك ، قد وحدنا جميعا .

واليوم ، أريد أن أبدأ حديثي بإشارة تقدير ـ مرة أخرى ، وهذا امتياز شخصي ـ الى المندوبين الدائمين الذين خدمت معهم : السفير دوغرسورن ، والسفير مارتنيز أوردونييز ، والسفير رابيتافيكا ، والمراقب الدائم جون دوبيه . إن من الرائع حقا أن تنظر حولك وترى الوجوه المألوفة ـ من وزراء خارجية ، ووفود ، وموظفين من الامانة العامة . بالطبع ، كنت أنت ياسيادة الامين العام الممثل الدائم لبلادك عندما عملنا معا . وكنت أنت أيضا ياسيادة الامين العام المساعد فرح ، ممثلا دائما آنذاك . أما السفير أغيلار فقد كان هنا آنذاك وعاد الآن . إنه ليشرفني العودة ثانية معكم في هذه القاعة التاريخية ، وأعتذر إن نسيت أحدا من القدامى الذين عملوا بين ١٩٧١ و ١٩٧٣ .

أسست الأمم المتحدة منذ أربعة وأربعين عاما على رماد الحرب ووسط الآمال العريضة . إن بإمكان الأمم المتحدة أن تفعل أشياء عظيمة . لا ، الأمم المتحدة ليست منزهة عن العيوب ؛ وليست ترياقا لمشاكل العالم . لكنها منبر حيوي تحاول أمم العالم عبره إحلال الاتفاق مكان الصراع ويجب أن تبقى منبرا للسلام .

إن الأمم المتحدة تقترب أكثر فأكثر من ذلك المثال ، وهي تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية . منذ عهد قريب ـ وبالتأكيد ، منذ تسلمي الرئاسة ـ فإن الحرب الكلامية التي طالما تردد صداها في هذه القاعة قد بدأت بإفساح المجال لحالة جديدة . لقد رأينا انتقالا مرضيا من الجدل العنيف الى حفظ السلام . إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تؤدي واجبها الآن ، وعلى مدار السنين ضحى أكثر من ٧٠٠ جندي من قوات حفظ السلام بحياتهم خدمة للأمم المتحدة .

اليوم ، أود أن أتذكر واحدا من جنود السلام ، وهو أمريكي في مهمة سلام تحت علم الأمم المتحدة ، في مهمة من أجل العالم كله ، رجل لا يرقى الشك الى شجاعته ، وتفانيه في خدمة مُثُل الأمم المتحدة لا يحيد ـ إنه الكولونيل وليم رتشارد هيغنز . إنني أدعو الجمعية العامة الى شجب جريمة قتل جندي السلام هذا وأدعو المسؤولين عن تلك الجريمة أن يتحلوا بكرم الأخلاق ويعيدوا رفاته الى عائلته . فلنكرّس جميعا ـ من الآن وفي هذا المكان ـ أنفسنا وشعوبنا للقضية التي خدمها بإيثار الكولونيل هيغنز .

آمن مؤسسو هذه الهيئة التاريخية أن هذا هو المكان الذي قد تأتي اليه أمم العالم لتتفق على أن السيادة ينبغي أن تكون للقانون لا للقوة . وبالفعل ، يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في القضية الرئيسية لعصرنا ، لأن هناك اليوم فكرة آخذة في فعل فعلها في جميع أنحاء العالم ، فكرة ذات قوة لا تنكر . تلك الفكرة هي الحرية . إن زحف الحرية بات واضحا في كل مكان : في أمريكا الوسطى ، وفي هنغاريا ، حيث تتحرك الدولة والمجتمع صوب التعددية السياسية واقتصاد السوق الحر وحيث هُدم الحاجز الذي كان يفصل هنغاريا بصورة غير طبيعية عن جيرانها في الغرب ، وحل محله أمل جديد في المستقبل ، أمل جديد في الحرية . وبالمثل ، نرى الحرية تعمل في بولندا ، حيث تخلى الحزب الشيوعي عن احتكاره للسلطة احتراما لإرادة الشعب ، بل وفي الواقع في الاتحاد السوفياتي ذاته حيث يسمع العالم صوت الناس الذين لم يعودوا بعد يخشون الكلام أو تأكيد حقهم في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم .

ومسيرة الحرية هذه ليست قاصرة على قارة بمفردها ، أو على العالم المتقدم وحده . فنحن نرى نهوض الحرية في أمريكا اللاتينية حيث تُخلي الديكتاتوريات ، واحدة تلو الأخرى ، الطريق أمام الديمقراطية . كما نراها في القارة الافريقية حيث أخذ عدد متعاظم من الدول يدرك أنه لا خلاص لاقتصاداته التي شلها تحكم الدولة المفرط إلا بنظام الاقتصاد الحر . ففي الشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، وفي كل قارة ، نرى معالم عالم جديدة تعمه الحرية .

بطبيعة الحال ، لم يكتمل عمل الحرية بعد . فالاتجاه الذي نشهده ليس عاما بعد . لأنه مازالت هناك نظم تقف في وجه ذلك التيار . ومازال هناك حكام ينكرون على الشعوب حقها في أن تحكم أنفسها بأنفسها . إلا أن جبروت الظلم والطغيان يتعرض الآن للتحدي . فلم يسبق لهذه النظم أن واجهت عزلة كهذه أو وقفت بمفردها كما تقف الآن باعتبارها نشازا خارجا على زحف الحرية المطرد . إننا نشهد اليوم انهيارا أيديولوجيا ، نشهد أفول الفكرة الشمولية المتمثلة في الإيمان بالدولة التي وسع علمها كل شيء القادرة على كل شيء . وهناك أسباب عديدة لهذا الانهيار ، لكن شيئا

واحدا ، في نهاية الامر ، هو الذي يفسر ما نشهده اليوم : وهو أن دعاة الفكرة الشمولية الذين رأوا انتصارها محتوما بحكم قوانين التاريخ ، فاتهم أن يفطنوا الى حب الحرية المكتوب في قلوب البشر .

قبل مائتي عام ، اقترح كونغرس الولايات المتحدة لائحة الحقوق الاساسية : لائحة الحريات الاساسية التي من حق كل فرد . وهي حقوق ليست من حق أي حكومة أن تحرم البشر منها . وقد اعتُرف بنفس هذه الحقوق في مؤتمر الامم هذا من خلال كلمات الاعلان العالمي لحقوق الانسان ـ وهذا معيار مشترك لانجاز جميع الشعوب والامم . ومن حيث نقف الآن ، على أعتاب عالم الحرية الجديد هذا ، يتراءى التيار واضحا غاية الوضوح . وإن كان القرن العشرون سيُذكر في كتابات من يؤرخون لعصرنا بوصفه عصر الدولة ، فإن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكتب له أن يكون عهد التحرر ، وعصر الفرد . لا تدعونا نخطئ ، فما من شيء يستطيع أن يقف في طريق مسيرة الحرية . وسيأتي اليوم الذي يُنظر فيه الى الحرية ، في جميع أنحاء العالم ، بوصفها حق المولد لكل رجل وامرأة وللبشر جميعا من كل عرق ، ومن مختلف مشارب الحياة . فالحرية ، حتى في أسوأ الظروف ، وأحلك الأوقات ، ظلت حية على الدوام - ربما كحلم بعيد المنال ، لكنها حية أبدا .

واليوم ، لم يعد ذلك الحلم بعيد المنال . فلأول مرة ، يجد الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم عالما جديدا من الحرية في متناول أيديهم . إن يومنا هذا هو وقت الحرية . فالامكانية الآن متوافرة لإيجاد مجتمع حقيقي للامم ينبني على مصالح ومُثُل مشتركة . مجتمع حقيقي ، وعالم تستجيب فيه الحكومات الحرة والاسواق الحرة لرغبة الشعوب المتعاظمة للتحكم في مصائرها ، والعيش في كرامة ، وممارسة حقوق الانسان الاساسية ممارسة حرة . لقد آن الأوان لنعمل سويا لنحقق هذا المصير ونقدمه للرجال والنساء في كل مكان . إن التحدي الذي يواجهنا هو تعزيز أسس الحرية وتشجيع تقدمها ، والتصدي لأكثر التحديات التي تواجهنا إلحاحية ، وهي التحديات الكونية للقرن الحادي والعشرين : في مجالات الاقتصاد والصحة والرفاه البيئي والقضايا الجسيمة للحرب والسلم .

أولا ، النمو الاقتصادي العالمي . خلال هذا العقد ، انتقل عدد من الدول النامية الى صفوف أكثر الاقتصادات العالمية تقدما ، وكان وراء تقدمها جميعا - في كل حالة - توافر القوة المحركة للاقتصاد الحر . وخلال العقد المقبل ، يمكن لدول أخرى أن تنضم اليها ، إلا أنه ، فيما يخص العديد من الأمم ، تقف عقبات في الطريق هي - في حالة بعض البلدان - من صنع أيديها : كالقيود واللوائح التي لا داعي لها والتي تثقل كواهل اقتصاداتها وتعرق التجارة الخارجية . إلا أن هناك عوائق أخرى تقف في طريق النمو ، وهي عوائق تتطلب بدورها اتخاذ اجراءات فعالة .

فهناك عدد أكبر مما يجب من البلدان النامية يكافح اليوم تحت عبء الديون التي تكاد تجعل النمو أمرا مستحيلا . إن دول العالم تستحق فرصة أفضل لتحقيق قدر من السيطرة على مصيرها الاقتصادي وبناء حياة أفضل لشعوبها . والنهج الذي طرحته الولايات المتحدة - ممثلا في خطة برادي - سيساعد تلك الدول على تخفيض مديونيتها ويشجع في نفس الوقت الأخذ بإصلاحات من شأنها أن تحول أسواقها الى أسواق حرة وتغذي النمو الاقتصادي .

بعد يومين ، سأخاطب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسأناقش إذ ذاك بمزيد من التفصيل الخطوات التي يمكن لدولنا أن تتخذها لمعالجة مسألة الديون . لكن بوسعي أن أقول الآن أن عالم الحرية الجديد ليس عالما تعيش فيه حفنة قليلة من الدول في بحبوحة ويعيش الآخرون في عوز . إن قوة التجارة قوة في صف التقدم . والأسواق المفتوحة هي مفتاح النمو المستمر في العالم النامي . إن الولايات المتحدة تشتري اليوم ما يزيد على نصف الصادرات المصنعة التي تبيعها جميع البلدان النامية مجتمعة الى العالم الصناعي . وقد آن الأوان كيما تحذو الاقتصادات المتقدمة الأخرى نفس الحذو ، وذلك لإيجاد فرصا موسعة للتجارة . إني أعتقد أننا سنتعلم في القرن القادم أن العديد من دول العالم لم يكد يشرع في استغلال امكانياته الحقيقية في مجال التنمية . إن السوق الحرة وثمارها ليست حكرا خاصا للقلة ؛ بل إنها حصاد يمكن للكل أن يشارك فيه .

تكمن وراء تحدي النمو العالمي قضية أخرى ذات أبعاد عالمية : هي مشكلة البيئة . ولا يمكن لأي خط يرسم على الخريطة أن يوقف انتشار التلوث . فالأخطار التي تتهدد بيئتنا أصبحت مشاكل دولية . ولذا يجب أن نأخذ بنهج دولي في التصدي لقضايا البيئة الملحة ، نهج يسعى لايجاد حلول مشتركة لمشاكل مشتركة . والأمم المتحدة تعمل بالفعل على مواجهة مسألة ارتفاع درجة حرارة العالم وتشارك في الجهود الرامية الى تلافي حوادث الانسكاب النفطي وغير ذلك من الكوارث التي تلوث بحارنا والهواء الذي نتنفسه . وأود أن أقول لكم الآن إن الولايات المتحدة ستؤدي دورها في هذا الصدد . لقد التزمنا بالتخلص من مركبات كلوريد الكربون الفلورية في العالم بأسره بحلول عام ٢٠٠٠ . كما اقترحنا تعديل قانوننا الخاص بالهواء النقي لنضمن هواء نقيا لمواطنينا في غضون حياة جيل واحد . كما حظرنا استيراد العاج لحماية الفيلة وحيوانات الكركدن من الصيادين الذين يبيدونها من أجل الربح . كما بدأنا في استكشاف سبل للعمل مع الدول الأخرى ، مع البلدان الديمقراطية الصناعية الكبرى ومع بولندا وهنغاريا ، في سياق تحرك مشترك من أجل البيئة .

إن البيئة تخصنا جميعا ، وفي هذا العالم الجديد ، عالم الحرية ، إن مواطني العالم لا بد أن يتمتعوا بهذه الأمانة المشتركة لأجيال مقبلة . إن النمو الاقتصادي العالمي وقيادة كوكبنا قضيتان بالغتا الأهمية .

ولكن الحرب والسلام ، كالعهد دائما ، هما المسألتان اللتان ينبغي أن تكونا بالغتي الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة . ويجب أن نتحرك قدما لنحدّ ولنزيل أسلحة التدمير الشامل . ومنذ خمس سنوات ، في مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، قدمت باسم الولايات المتحدة مشروع معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية . ومنذ ذلك الحين أحرز تقدم ، ولكن الوقت يجري بسرعة ، والتهديد يتزايد . وتملك أكثر من ٢٠ دولة الآن أسلحة كيميائية ، أو القدرة على إنتاجها . وهذه الأسلحة الفظيعة تجد الآن سبيلها إلى الصراعات الإقليمية . إن هذا ، ببساطة ، أمر لا يمكن قبوله . ومن أجل البشرية يجب أن نوقف ، وأن نعكس اتجاه هذا التهديد .

واليوم أود أن أعلن خطوات الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذها لتخليص العالم من هذا السلاح الرهيب حقا ، وهي خطوات صوب إبرام معاهدة تحظر وتزيل كل الأسلحة الكيميائية من على ظهر الأرض بعد عشر سنوات من توقيعها . وهذه المبادرة تنطوي على عناصر رئيسية ثلاثة : أولا ، في السنوات الثماني الأولى لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ، تكون الولايات المتحدة على استعداد لأن تدمر كل مخزونها تقريبا - ٩٨ في المائة - من أسلحتنا الكيميائية بشرط أن ينضم الاتحاد السوفياتي إلى الحظر ؛ وأعتقد أنه سيفعل ذلك . وثانيا ، إننا على استعداد لأن ندمر أسلحتنا الكيميائية بأكملها أي بنسبة ١٠٠ في المائة ، بكل واحد منها ، خلال عشر سنوات متى قامت كل الدول القادرة على صنع هذه الأسلحة بالتوقيع على معاهدة الحظر الكامل . وثالثا ، إن الولايات المتحدة على استعداد لأن تبدأ الآن بالقضاء على ثمانين في المائة من مخزوننا من الأسلحة الكيميائية ، حتى ونحن نعمل على وضع المعاهدة ، إذا انضم إلينا الاتحاد السوفياتي ، لخفض الأسلحة الكيميائية بنفس القدر ، وإذا اتفقنا على الشروط - منها التفتيش - التي تدمّر هذه المخزونات بمقتضاها .

إننا نعلم أن رصد حظر شامل على الأسلحة الكيميائية سيمثل تحديا ، ولكن المعرفة التي اكتسبناها من خبرتنا الأخيرة في الرقابة على التسلح ، وبحوثنا المتلاحقة في هذا المجال ، تجعلني أعتقد أننا نستطيع أن نصل إلى مستوىً من التحقق يمنحنا ثقة بأن نمضي قدما بعملية الحظر . إن العالم عاش أطول من اللازم في ظل تهديد الحرب الكيميائية ؛ فلنعمل معا منذ اليوم لتخليص الأرض من هذه الويلات .

إننا جادون بشأن تحقيق خفض في الأسلحة التقليدية أيضا . ولهذا قدمنا يوم الخميس الماضي على وجه الضبط مقترحات جديدة إلى طاولة المفاوضات التي تجري في فيينا على القوات التقليدية في أوروبا ؛ وهي اقتراحات تؤكد التزامنا بأن نتصرف بسرعة لتخفيف حدة التوترات العسكرية في أوروبا ، ولتحريك دول هذه القارة خطوة تقربها من مصيرها المشترك : أوروبا كاملة حرة .

والولايات المتحدة مقتنعة بأن التدابير الصريحة والمبتكرة يمكنها أن تحرك نزع السلاح قدما ، وأن تخفف أيضا حدة التوترات الدولية . وهذه هي الفكرة وراء اقتراح "السماوات المفتوحة" الذي عبَّر السوفيات عن اتجاه إيجابي إزاءه . وهي فكرة وراء اقتراح "الأراضي المفتوحة" الذي يسمح ، لأول مرة ، بالتنقل الحر لكل الدبلوماسيين من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في جميع أنحاء البلد الآخر . والصراحة هي عدو الريبة . وكل خطوة نحو عالم مفتوح خطوة نحو العالم الجديد الذي نسعى إليه .

اسمحوا لي بأن أقدم هذا التعليق على اجتماعاتنا مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد شيفاردنادزي خلال الأيام القليلة الماضية ؛ إنني سعيد للغاية للتقدم الذي أحرز ، فقد أزال الاتحاد السوفياتي عددا من العقبات كانت تعترض التقدم في مجال خفض الأسلحة التقليدية والاستراتيجية . وتوصلنا إلى اتفاقات ، من حيث المبدأ ، على مسائل من التحقق إلى التجارب النووية . وقد اتفقنا ، بطبيعة الحال ، على عقد اجتماع قمة في الربيع أو أوائل الصيف في عام ١٩٩٠ . وإنني أتطلع إلى الاجتماع مع السيد غورباتشوف .

إن كلا من هذه الإنجازات مهم في حد ذاته ، وتزداد أهميتها باعتبارها مؤشرا على اتجاه جديد يسود العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولا تزال خلافات خطيرة قائمة ؛ ونحن نعلم ذلك ؛ ولكن الاستعداد لمعالجة هذه الخلافات على نحو بنّاء وبصراحة أمر يجب أن نرحب به وأن يرحب به العالم حقا . إننا لم ندخل عهدا من السلام الدائم ؛ قد تتغير اليوم تهديدات السلم التي تواجهها الدول ولكنها لم تتلاش . ففي الحقيقة تنشأ اليوم مجموعة من الأخطار في عدد من المناطق حول العالم : هناك أنظمة تتملكها عداوات قديمة لا يمكن تهدئتها ، وهي مسلحة بأسلحة التدمير الشامل . وهذا التطور يزيد من المخاطر كلما اندلعت حرب . فالصراع الإقليمي قد يهدد السلم العالمي على نحو لم يحدث أبدا .

إن تحدي حفظ السلام تحدٍّ شخصيّ لكل فرد من الأفراد الموجودين في هذه القاعة . يا سيدي الأمين العام أقول بكل احترام إنك جعلته تحديا لك . ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط ، وأن تكون محفلا يقصده كل أطراف نزاع ، بحثا عن حلول سلمية ومن أجل السلام لا بد أن تضاعف الأمم المتحدة دعمها لجهود السلام التي تبذل الآن في مناطق الصراع في كل أنحاء العالم . إنني أطمئن الجمعية العامة على أن الولايات المتحدة عازمة على أن تقوم بدور فعال في تسوية الصراعات الإقليمية . وفي بعض الأحيان يكون دورنا في النزاعات الإقليمية علنيا للغاية ، وفي أحيان أخرى ، نعمل في هدوء من خلف الكواليس ، مثلنا مثل الكثيرين غيرنا . ولكننا نعمل دائما من أجل التغير الإيجابي والسلام الدائم .

وتواجه عالمنا تهديدات أخرى غير التهديدات التقليدية ، ولا تقل خطورة على السلم والاستقرار الدوليين . فالمخدرات غير القانونية حيثما وجدت تهديد للنظام الاجتماعي ، ومصدر لتعاسة البشرية . والأمم التي تعاني من هذا الويل يجب أن تسوي صفوفها في المعركة ، ونحن فاعلون ذلك . واسمحوا لي أن أحيي الالتزام والشجاعة الخارقة من جانب بلد واحد على وجه الخصوص ؛ كولومبيا ، حيث نعمل مع شعبه ورئيسه السيد فيرغيليو باركو لكي نقضي على كارتل المخدرات ، ونقدم لورداته إلى المحاكمة .

وأخيرا يجب أن نوحد الصفوف لمحاربة خطر الإرهاب . ويتعين أن تبعث كل دولة والأمم المتحدة إلى الخارجين على القانون برسالة واضحة : أخذ الرهائن وإرهاب العنف العشوائي أسلوبان لن يوافق العالم عليهما . والإرهاب من أي نوع يناقض كل القيم التي يتمسك بها العالم المتحضر . واعلموا تماما أن الإرهاب وسيلة لا تبررها أية غاية مهما كانت عادلة .

وأيا كان التحدي ، فالحرية تزيد بشكل كبير فرص نجاحنا . إن لحظة الحرية وقت للأمل لكل العالم ، لأن الحرية متى بدأت تزداد قوة من ذاتها . وكما قلت يوم توليت رئاسة بلدنا ، لا يتعين علينا أن نسهر إلى وقت متأخر من الليل نتكلم عن أفضل أشكال الحكم . ونحن نعلم أن نظام الحكم الحر ، الديمقراطية ، الأفضل . وأعتقد أن هذه هي الحقيقة التي استخلصناها بالعمل الشاق في عصرنا ؛ حقيقة لا يأتيها الباطل ، ولا تزال صامدة في نهاية قرن شهد كفاحا عظيما ومعاناة إنسانية .

وهذا صحيح ، لا لأنه على كل خلافاتنا أن تفسح الطريق أمام الديمقراطية ، بل لأن الديمقراطية تفسح صدرها لكل خلافاتنا . فالتنوع أمر طبيعي في الديمقراطية .

في لب المثل الأعلى الديمقراطي نجد احترام حرية العقيدة ، وحرية الفكر والعمل بكل تنوعاتها ، ونجد احترام حقوق الإنسان . لقد خبر العالم ما يكفي من الايديولوجيات التي وعدت بأن تعيد صوغ الإنسان على نحو جديد أفضل ، وشهد المآسي الضخمة والآمال التي تحطمت . ونحن نعلم الآن أن الحل كامن في الحرية والديمقراطية . فالذي ينشده الإنسان وتتطلع إليه الشعوب هو حرية العيش طبقا لمعايير تلك الشعوب وفرصة الازدهار في سلام .

عندما بدأت كلامي اليوم ، تحدثت إليكم عن حفظ السلام . وأود أن أتحدث إليكم الآن عن صنع السلام . لا بد وأن نحقق السلام لمن لم يعرفوا نعمته أبدا . هناك لوحة زيتية معلقة على حائط مكتبي بالبيت الابيض تصور الرئيس إبراهام لينكولن وجنرالاته وهم مجتمعين قرب نهاية حرب لا تزال أكثر الحروب دموية في تاريخ بلدي . في ذلك الحين كانت المعركة مشتعلة خارج مكان الاجتماع ، في تلك اللوحة . لكننا نرى في الافق قوس قزح ، رمزا للأمل ولمرور العاصفة . هذه اللوحة عنوانها "صانعو السلام" ؛ وهي - بالنسبة إليّ - تذكرة دائمة بأن نضالنا ، النضال من أجل السلام هو نضال يحوطه الأمل .

أنا ما زلت أذكر جلوسي في هذه القاعة ، وأتذكر الاحترام المتبادل بيننا جميعا أيام كنا نخدم بلادنا بفخر بوصفنا ممثلين لها . نعم ، أذكر الكلمات التي كانت تكاد لا تتوقف - ولا رغبة لديّ في أن تكون كلمتي هذه واحدة من تلك الكلمات - وأذكر اجتماعات مجلس الأمن ، وحفلات الاستقبال ، وطوابير الاستقبال الطويلة ، والاجتماعات الرسمية للجمعية العامة ، والمناقشات غير الرسمية في ردهة الوفود . وأتذكر شيئا آخر ، شيئا لا تطاوله السرعة المحمومة للحياة اليومية هنا وتجاربها المحبطة في بعض الاحيان : هو نبض قلب الامم المتحدة ، الاقتناع الهادئ بأننا يمكن أن نجعل العالم أكثر سلما وأكثر حرية . إن ما سعينا من أجله كلنا في ذلك الحين

أصبح الآن في متناول أيدينا . وإني لأسأل كل واحد منكم في هذه القاعة : ألا يمكننا أن نحقق للأمم المتحدة وحدة الهدف ؟ ألا يمكننا أن نجعل هذا العالم الجديد ، عالم الحرية ، مصيرا مشتركا نسعى إليه ؟ أعتقد أننا نستطيع أن نفعل ذلك . وأعلم أننا لا بد أن نفعله . وأمنيتي الجادة اليوم هي أن تسود هذه الروح هنا في الأمم المتحدة وأن يجعل كل البشر وكل الأمم من لحظات الحرية لحظاتهم الخاصة .

شكرا لكم . بارك الله فيكم وبارك الله في عمل الأمم المتحدة .

اصطُحب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .*

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سحلول (السودان) .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد سكوبيزوبيسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم بخالص التهنئة للسيد جوزيف غاربا على انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأتمنى له النجاح في مهمته .

ويعرب وفد بولندا أيضا عن تمنياته الطيبة للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . ولقد تشرفنا بزيارة الأمين العام لبولندا في الآونة الاخيرة . ونود أن نعرب له عن عميق تقديرنا وكامل تأييدنا لمساعيه الدؤوبة من أجل تخفيف حدة التوتر الدولي وحسم النزاعات الاقليمية .

إن الاجتماع الحالي للجمعية العامة يصادف الذكرى الخمسين لاندلاع الحرب العالمية الثانية . وقد بدأت تلك الحرب في بولندا نتيجة للعدوان الذي ارتكبته حكومة المانيا النازية والذي نفذته بالتواطؤ مع حكومة ستالين في الاتحاد السوفياتي . وفي نفس الوقت أبرمت هاتان الحكومتان مجموعة من الاتفاقات التي تنص على تقسيم بولندا وتصفيتها كدولة . وتناولت تلك الاتفاقات مصائر بلدان أخرى في المنطقة . وكانت كل هذه الترتيبات منافية للمثل الاخلاقية الدولية ومتعارضة مع العديد من المعاهدات والقواعد الاساسية والالزامية للقانون الدولي العام . لذلك أعتبرت هذه الاتفاقات لاغية منذ بدايتها . ومع ذلك فقد تم تنفيذها من جانب الموقعين عليها مما أدى الى المعاناة الشديدة للملايين من البشر في هذا الجزء من اوروبا .

إنني أدرك تماما أن الجمعية العامة ليست هي المنبر المناسب لإثارة الذكريات التاريخية . ولكنني أشرت الى الحرب لاسباب ثلاثة . أولا ، يجب أن نحدد بشكل واضح وتام الاحداث التي سبقت الحرب مباشرة والتي تخللتها . فذلك ضروري لإزالة التأثير الذي لا تزال تمارسه بعض الاحداث الماضية على جانب هام من علاقاتنا الدولية المعاصرة ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير في المستقبل ، وعلى رد فعل الرأي العام في هذه البلدان . ثانيا ، يجب أن نعزز فعالية الأمم المتحدة في مهمتها الرامية إلى

منع نشوب النزاعات المسلحة . وسجل المنظمة في هذا المجال لم يرق الى درجة الكمال . ثالثا ، كانت مسألة الحدود والاستيلاء على الأراضي مسألة مطروحة منذ خمسين عاما . أما اليوم فيجب التأكيد على واجب كل الدول في عدم إثارة التساؤلات حول الحدود وأن تصون حرمتها . فبعض المناقشات التي دارت أخيرا حول المسائل المتعلقة بالأراضي أساءت أكثر مما أفادت .

لقد شهد العام الماضي تغييرات عديدة هامة ومشجعة على الصعيد الدولي . فتطور العلاقات بين الشرق والغرب ، بما في ذلك العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، يبشر بالنجاح . ويمكن ملاحظة بوادر للتقارب في الاتصالات الجديدة والمجالات الجديدة للتعاون بين دول أوروباالشرقية والغربية . وتضطلع بولندا بدور نشيط في هذا الاتجاه وستستمر في ذلك .

كما يسهم إخماد بعض الصراعات الاقليمية أو تخفيف حدتها في التحسن العام للحالة الدولية . وهذا تطور اضطلعت الامم المتحدة مؤخرا بدور رئيسي فيه . وبولندا تؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الامن والامين العام من أجل التسوية السلمية للصراعات الاقليمية . ولذا ، أرسلت بولندا كتائب عسكرية وأفرقة مراقبين للعمل في عدد من بعثات صيانة السلم والمراقبة التي تنهض بها الامم المتحدة .

ولكن لنلق نظرة أوسع نطاقا . إن المنظمة لديها الفرصة في هذا المنعطف الخاص لرسم السبل الكفيلة بحل المشاكل الرئيسية التي تعصف بالبشرية . وتتضمن هذه المشاكل تخفيف عبء سباق التسلح ، ورفع مستويات المعيشة ، ومنع استمرار تدهور البيئة ، ومشاكل القانون الدولي ولا سيما حماية حقوق الانسان .

واسمحوا لي أن أبدأ بمشكلة التسلح . إن أولى الاولويات في هذا الصدد تتمثل في رأينا في الحد من التسلح ، والقضاء التدريجي على الاسلحة النووية ، وإقامة نظام فعال للاشراف . إن العالم يحتاج الى اتفاقات جديدة واسعة المدى لنزع السلاح تشارك كل الدول فيها بقسط عادل . وينبغي أن تشمل هذه الاتفاقات جميع أنواع الاسلحة في كل مناطق العالم .

إننا نعتقد أن الدول كلها ، بصرف النظر عن حجمها وقوتها ، تتحمل بالمسؤولية عن نزع السلاح . وينبغي لكل الدول ، بغير الانتقاص من الدور الواضح المنوط بالدول الرئيسية أن تسعى الى بدء تنفيذ تدابير نزع السلاح وتعزيزها ، بما في ذلك الخطوات المتخذة من جانب واحد .

ولقد كان لبولندا حضورها في هذا الميدان من زمن طويل . فمنذ ما يربو على ثلاثين عاما ، قدّمت حكومة بولندا مقترحات لإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في أوروبا . وبالرغم من أن هذه المقترحات لم تتحقق إلاّ أنها أدخلت تلك الفكرة الى حيز التفكير والممارسة الدبلوماسيين .

وما برحت بولندا تضطلع بدور نشط في أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف . ونحن نتصور أن المؤتمر سينتهي قريبا من وضع مشروع متوازن لاتفاقية بشأن إزالة الاسلحة الكيميائية بصورة نهائية . إن تصميم دول كثيرة على التوصل الى اتفاق بشأن ذلك

الموضوع الهام قد أكده بين جملة أمور ، مؤتمر باريس للدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

تركز بولندا انتباهها ، بطبيعة الحال ، على أوروبا . ولكن ذلك لا يعزى فحسب لكونها بلدا أوروبيا . فبالرغم من الوفاق ، مازال لدينا في أوروبا أكبر تركز للقوات المسلحة للكتلتين وأخطر مواجهة بينهما . ولذا طرحت بولندا فكرتها الداعية الى جعل المذاهب العسكرية للكتلتين أكثر اتساما بطابع الدفاع وأقل انصافا بطابع المواجهة . ولهذا السبب أيضا نؤكد على الوسائل السياسية لكفالة الامن ، في مقابل التدابير ذات الطابع العسكري الخالص . وقد أعادت الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو ، خلال الاجتماع الاخير للجنة الاستشارية السياسية ، التاكيد على استعدادها للشروع في سعي مشترك مع الدول الاخرى المهتمة للتوصل الى اتفاقات تستهدف إزالة كل أسلحة التدمير الشامل ، وإجراء خفض جذري في القوات المسلحة التقليدية ، ومنع سباق التسلح من الانتشار الى الفضاء الخارجي ، والحد التدريجي من الانتاج الصناعي الموجه نحو أغراض عسكرية ، واجراء تخفيض كبير في الانفاق العسكري .

وقد قدمت بولندا من جانبها اسهاما محددا في الحد من الاسلحة في أوروبا . فقد قررت حكومة بولندا أن تخفض قواتها المسلحة ، بحلول نهاية ١٩٩٠ ، بنحو ٤٠ ألف جندي ، و ٨٥٠ دبابة قتالية رئيسية ، و ٩٠٠ قطعة من أسلحة المدفعية ومدافع الهاون ، و ٧٠٠ عربة مدرعة ، و ٨٠ طائرة حربية . كما قررت الحكومة إزالة عدد من المعدات التقنية العسكرية الاخرى .

وفي الوقت نفسه ، تعمل حكومة بولندا أيضا على وضع نهج جديد لتناول مسالة نزع السلاح التقليدي في أوروبا . وقد قدمت بولندا خطة لخفض الاسلحة وزيادة الثقة في أوروبا الوسطى . وهذه هي خطة ياروزيليسكي .

وبدافع من نفس الرغبة ، شاركنا مشاركة نشطة في محادثات فيينا للدول الـ ٢٣ و الـ ٣٥ . ونحن نلاحظ بارتياح الاقتراحات التي قدمت في قمة مجلس منظمة حلف شمال الاطلسي فيما يتعلق بالقوات التقليدية في أوروبا . ونحن عازمون على بذل قصارى جهدنا كيما يتسنى التوصل الى الاتفاق الاول في ١٩٩٠ .

وأنتقل الآن الى المشاكل الاقتصادية ، وخاصة مستويات المعيشة . إن الفجوة

بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع . كما أن بلدانا كثيرة دخلت مرحلة الانتكاس الاقتصادي . وهذه أيضا حال بولندا . وستلحق هذه الحالة في الأجل الطويل الضرر بالجميع لأنها ستؤدي الى انفجار الاستياء الاجتماعي على صعيد لم يسبق له مثيل . وقد تتسبب الآثار الناجمة عن هذه الاضطرابات في اصابة الاقتصاد العالمي المتكافل بالشلل لأن التنمية أصبحت اليوم كلا لا يتجزأ . إن ما نحتاجه إنما هو توافق جديد في الآراء بشأن النمو والتنمية يكون كفيلا بإقامة نظام اقتصادي أكثر فعالية وأعظم نفعا لكل مجموعة من الدول ، ولا سيما الدول التي ما زالت أقل حظا من المزايا . وينبغي لنا أن نتوصل الى هذا التوافق في الآراء في العام المقبل إبان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . وينبغي لنا أن نبدأ عند ذاك في العمل على وضع واعتماد استراتيجية التنمية الدولية للتسعينات .

لقد بات من الحتمي تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية من أجل الحد من عدم الاستقرار وتعذر التنبؤ بالتطورات ، وتعزيز الأمن الاقتصادي .

إننا مازلنا مواجهين بمشكلة الديون العالمية ، وهي مشكلة من الصعب الاحاطة بنطاقها أو بأسباب استمرارها وبالأضرار الجسيمة التي تلحقها بعملية التنمية في البلدان المدينة بالاقتصاد العالمي . وقد يزعم البعض أن الدول المدينة قد يمكنها ، بعد فترة من التكيف ، أن تعود الى حالة تسودها الحيوية المالية وأن تنمو وتتطور مرة أخرى . غير أن هذا الافتراض لم يتحقق . ويعاني بلدي بوجه خاص من عدم احراز تقدم يذكر في التوصل الى حل لمشكلة الديون الخاصة بالبلدان متوسطة الدخول . وأجد لزاما علي أن أخبركم صراحة ، في ضوء خبرة بولندا ، أنه بغير خفض الديون ، فإن السياسات الاقتصادية الوطنية وتدابير التقشف ، أيا كانت شدتها أو صرامتها ، ستظل حبرا على ورق .

وينبغي استئناف تدفق رأس المال الى البلدان المدينة في إطار نظام تجاري دولي مفتوح . فجهود التكيف ، المؤلمة على المستوى الاجتماعي ، ستفشل على الأرجح ما لم تحظ بدعم خارجي . وثمة حاجة ملحة الى تنفيذ مشروعات متعددة الأطراف . ومن شأن تلك التدابير كلها أن تشكل استراتيجية يمكن وصفها باستراتيجية "المديونية مع النمو" .

واسمحوا لي أن أضيف الى ما تقدم أن الصعوبات التي تواجهها بعض الدول قد ازدادت تفاقما نتيجة لنقل الموارد من البلدان النامية الى البلدان الصناعية المتقدمة .

ولن أخوض في تفاصيل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بولندا . إننا ندرك أن المساعدة ينبغي أن تأتي من الداخل ، إلا أننا نسعى الى الحصول على مساعدة معقولة من الخارج .

ويمكنني ، في نفس الوقت ، أن أؤكد للجمعية العامة أن عملية تحرير نظامنا التجاري تحرز تقدما كبيرا . وفي هذا العام بدأ سريان نظام جديد للتعريفة الجمركية . وعلاوة على ذلك ، نعتزم تعديل مركزنا الرسمي الحالي في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة حتى نكون على قدم مساواة مع البلدان الاخرى .

في ظل هذه الخلفية ، أودّ أن أعرب عن خالص شكرنا ، بالنيابة عن حكومة بلدي ، لجميع البلدان التي استجابت لتوصيات القمة الاقتصادية الغربية ووضعت برنامجا خاصا لتقديم المساعدة الاقتصادية الى بولندا . وأرجو أن أوضّح أن هذه المساعدة تتجاوز مجال النشاط الاقتصادي وتكتسي معنى أوسع لأنها تساعد في التغلب على الانقسام في اوروبا .

وأرى أيضا أنه من الضروري أن أدلي ببعض الملاحظات التي تتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان .

فبالاضافة الى ما تقوم به الجمعية العامة من مهام في صياغة المعاهدات ، فإن لديها أساليبها الخاصة للتأثير على عملية إعلان القوانين أو وضعها . وما يدور في خاطري هنا هو عملية اتخاذ القرارات التي ترسي قواعد السلوك للدول . فبعض فروع القانون الدولي أو أقسامه تستمد وجودها من المبادرات التي اتخذتها الجمعية العامة على هذا الغرار .

ومع ذلك ، فإن الطريقة التي تتبعها الجمعية العامة في اضطلاعها بدورها تكون أحيانا مبعث شك ، كما أنها لا تخلو من العيوب ، ولم تنجح المنظمة وأعضاؤها في

وقف التضخم في عدد القرارات التي تصدرها . وينطبق هذا القول أيضا على بعض الصكوك التي تتطلع الى أن يكون لها دور في إعداد القوانين . وكثيرا ما يتسم الخط الفاصل بين القانون وما عداه بعدم الوضوح . وأظن أنه ينبغي أن تكون عملية استخدام القرارات لمجرد الإعلان عن قانون قائم أو لاقتراح قانون جديد أكثر انتقائية . ولا يزال هناك مجال كبير للتحسين بالنسبة للاجراءات المتبعة في هذا الميدان ، يتمثل في زيادة الأعمال التحضيرية الموسعة ، والقضاء على النزعة صوب التسرع ، وزيادة الإصرار على التوصل الى حلول متفق عليها بدلا من الحلول التي تفرضها الأغلبيات ، والتوسع في استخدام الخبرة القانونية . وفي هذا الصدد ، تستطيع الجمعية العامة الإفادة بشكل أكبر من لجنة القانون الدولي .

وتقودني هذه الملاحظة الى التطرق بايجاز الى الحديث عن هذا الجهاز الذي يقدم خدمات كثيرة لقضية القانون الدولي .

لقد أعيد تشكيل لجنة القانون الدولي منذ فترة مضت ، إلاّ أنه لا تزال هناك شكوك حول تكوين هذه اللجنة وأساليب عملها ونتائجه . ولقد كان لتأثير المناورات السياسية التي تدور فيما يتعلق بالانتخابات لعضوية اللجنة عواقب وخيمة . وهناك صلة ما بين تلك المشكلة وأهمية مشاريع اللجنة وسلطتها . وفيما يتعلق باختيار المواضيع ، يمكن القول أنه يتعين على اللجنة ألاّ تتجنب القضايا القانونية الكبرى لعصرنا . إن ما تبديه اللجنة من حصافة وفطنة لدليل على ما تتحلى به من حكمة . غير أن إبداء المزيد من الإبداع سيعزّز عملية وضع القوانين . وعلى اللجنة أن تتصدى للتحديات العالمية التي تواجهنا . وعندئذ فقط سيكون بوسع اللجنة أن تضطلع بالولاية المنوطة بها بموجب الميثاق .

وفي ميدان التسوية القضائية للمنازعات الذي يكتسي أهمية كبيرة تعتزم بولندا أن تقبل بالسلطان القضائي الملزم لمحكمة العدل الدولية وفقا للمادة ٣٦ من نظامها الاساسي . ونرى أنه ينبغي تعزيز السلطان القضائي الملزم للمحكمة ودعمه .

تعلق بولندا أهمية كبيرة على إعمال حقوق الإنسان . ولقد طرحنا فكرة إبرام اتفاقية عن حقوق الطفل ثم شرعنا في العمل نحو تنفيذ تلك الفكرة . ونأمل أن تعتمد هذه الاتفاقية في هذه الدورة . كما أننا نعتزم الانضمام الى بعض الصكوك التي لم تكن ملزمة لنا حتى الآن . وننوي أن نقبل - في المقام الأول - البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . كما أننا نتطلع الى اليوم الذي سيكون بإمكاننا أن نصبح فيه عضوا في مجلس أوروبا ، وأن ننضم الى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان .

أصل الآن الى النقطة الأخيرة في كلمتي ، وهي تتعلق بسياسة بولندا الخارجية على ضوء التزاماتنا بموجب الميثاق وبالتغييرات السياسية الجارية الآن في بلدي .

تتمتع بولندا بموقع جغرافي استراتيجي يجعل لها وضعا هاما من الناحية العسكرية . ولهذا تأثير على المنطقة بأسرها ، ومع هذا ، أعتقد أنه من الممكن التحكم في نتائج هذه الحقيقة الموضوعية ، أو محاولة ذلك على الأقل ، حتى يمكن إرساء سياسة بولندا الخارجية على المبادئ الأساسية للسيادة الخارجية والاستقلال الداخلي ، وستبذل بولندا قصارى جهدها لصون السلم والحرية والتعاون القائم على حسن الجوار في أوروبا .

وبعبارة أخرى ، ودون إغفال الحقائق ، لدينا رؤية للسلم والحرية في منطقتنا التي كثيرا جدا ما كانت من مناطق الصراع والانقسام والهيمنة في تاريخنا المعاصر . إن لبولندا الحرة والديمقراطية أهمية من الناحيتين السياسية الجغرافية والاستراتيجية الجغرافية يمكن وينبغي أن تتحول الى مصدر قوة تدعم السلم وتعزز الحرية .

لقد كان ، الى عهد قريب ، للعامل الأيديولوجي في العلاقات الدولية دور هام في كل الأحوال بين الكثير من الدول . إلاّ أن هذا الدور بدأ يتضاءل كثيرا الآن ، وهذا تطور ترحب به حكومة بولندا الحالية . وسنبذل قصارى جهدنا للتخلص التام من تأثير الأيديولوجية في العلاقات بين الدول . ولا يعني هذا أننا نرفض المبادئ الأخلاقية

الدولية . إن الأيديولوجيـــة والمبـــادئ الاخلاقية أمران مختلفان . إلاّ أن المبـــادئ الاخلاقية واحترام الفرد الإنساني تظل من أسمى قيمنا .

إني على قناعة بأن حركة الإصلاح الحالية في بولندا ذات دلالة طيبة للعالـــم ولأوروبا بوجه خاص . فحكومة بولنـــدا الجديدة ، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الـوزراء تيودوز مازوبيسكي ، ليس لديها أية نوايـــا لزعزعة استقرار النظام الدولي القائـــم ، وخاصة عنصره الأساسي الذي يتمثل في تحقيـــق الأمـــن الاستراتيجي المتبادل للدولتيـــن العظميين . ومع ذلك ، فإن مجالات الأمن لا يمكن بأي حال أن تعني مجالات النفوذ . ونحن نعتبر أن أية تغييرات من قبيل التغييرات الجارية في بولندا تشكل عنصرا من عناصـــر فك الاشتباك بين الدولتين العظميين في مواجهتهما التي طال أمدها في قلب أوروبا .

إن المسألة الأساسية في الاستراتيجية السياسية لبولندا تكمن في علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي . فنحن سنحترم المعاهدات الحالية ، كما أننا نؤمن إيمانا راسخا بالاحترام المتبادل للمصالح الوطنية ، بيد أن هذا الاحترام لا يفرض أية قيود . فيما يتعلق باختيار نظام الحكم أو تغييره . وتتصرف الحكومة البولندية الحالية على نحو لا يتعارض فيه تعزيز مصالحنا الحيوية مع مصالح الآخرين .

إننا سنسهم في بعث أوروبا موحدة حيث يجب أن تتبوأ فيها بولندا مكانها . وتعد المعاهدة التي أبرمناها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية أحدث خطوة على هذا الدرب . ونحن نقدر غاية التقدير الموقف الودي المساعد الذي اتخذته حيالنا المجموعة برئاسة فرنسا .

إن السياسات لا تختصر لتصبح مجرد تطبيق لبعض قوانين التاريخ المدعاة . وأنا شخصيا لا أؤمن بوجود مثل هذه القوانين فالمصير يمكنه أن ينتظر ، لكن الوقت قد أزف وعلى بولندا أن تصوغ مصيرها . ونحن نعول على أصدقائنا في الأمم المتحدة .

السيد لاركوكوكس (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إنه لمما له مغزى رمزي عميق رؤية افريقيا وهي ترأس الجمعية العامة . فهذا - من ناحية - يعلن عن بلوغ عملية تصفية الاستعمار التي طال أمدها أوجها الوشيك ، ومن ناحية أخرى ، يؤكد من جديد إيماننا بالقضاء على الفصل العنصري قضاء مبرما ، وقد اضطلع سفير نيجيريا السيد يوسف غاربا بدور بارز في ذلك النضال بوصفه رئيسا للجنة المعنية .

إن كون أمريكا اللاتينية قد سبقت افريقيا في رئاسة أعلى محفل سياسي دولي أمر له أيضا أهمية خاصة ، نظرا لأن مناخ الانفراج - الذي طالب به الجنوب بإلحاح - بدأ يبزغ خلال توليها الرئاسة . فلأول مرة في هذا القرن ، وفي عهد الهيمنة التكنولوجية ، يوجد لدينا موقف يمكن فيه للنضال من أجل تحقيق السلم وإقرار العدالة بين الأمم أن يجعل التفاهم بين الدولتين العظميين أمرا ممكنا .

إن إعادة تقييم التعددية في بيئة دولية غير متوترة ايديولوجيا هو الذي سيفتح الطريق الى تعزيز عملية الانفراج الجديدة هذه . ومن المحتم ، ومما لا رجعة

فيه ، أن الواقع هو الذي يختبر على نحو لا هوادة فيه المبادئ التي أدت الى قيام الاحلاف العسكرية المكلّفة والى التقسيم القسري للعالم الى مناطق للنفوذ .

إن صيغ التفاهم والتعاون التي لم يكن من الممكن التكهن بها منذ ما لا يزيد عن خمسة أعوام أصبحت تبزغ الآن . وهذه بداية التكيف الاستراتيجي العالمي الشامل الذي يحل محل الاطار الذي ساد ابان العقود الاربعة الماضية .

تبدو في هذه الساحة الجديدة بوادر مركبة ومشجعة . إن الديناميات الجديدة للتعاون بين الدول إنما تجسد القضايا غير العسكرية المتنوعة التي تهدد السلم حاليا . وهكذا نرى ترابطا متزايدا بين العوامل الوطنية والاقليمية والعالمية ، إلا أن المزايا المتوقعة من عالم متفتح على نحو تدريجي ليست تلقائية أو متوازنة . فالبلدان النامية تواجه خطرا مزدوجا من التهميش وأوجه انعدام التناسق الجديدة . لذا ، نؤكد من جديد أن التخلف يشكل أحد المخاطر الرئيسية التي تتهدد السلم الدولي . إن التزايد المستمر للفقر ، وعدم امكانية إعادة تنشيط النمو ، والاستحالة السياسية للاضطلاع ببرامج التكيف الهيكلي الاقتصادي ، والارهاب ، والاتجار غير المشروع في المخدرات ، بين جملة أمور ، كلها عوامل اجتماعية سلبية تشير - على نحو كبير - الى موقفنا الحرج في الاستراتيجية العالمية الشاملة الجديدة .

وعلى المجتمع الدولي أن يواجه هذه المشاكل بحزم تأمينا للسلم . فالآثار الايجابية التي يحققها التحول الدولي في مناطق معينة لا يمكن أن تستخدم كمبرر لتهميش البلدان النامية . لذا ، نواجه الآن التحدي المتمثل في إعطاء معنى إيجابي لمفهوم التكافل على الاستفادة من قدرة البلدان النامية على المشاركة في روح هذا التحول العالمي وإيقاعه ، مع مراعاة العلاقة المباشرة بين العوامل الانمائية والامنية والاقتصادية والسياسية .

إن السمات الاساسية لامريكا اللاتينية اليوم تتمثل في نضجها السياسي المتزايد ، ووجود العناصر التي يعرض تفاعلها أمننا ونمونا للخطر . وفي هذا السياق ، نحاول أن نؤكد ذاتنا من أجل ضمان دفاعنا عن النظام الديمقراطي والنهوض

به ؛ وتعزيز قيمه التعددية والعمل الجماعي . وهكذا ، نركز على امكانية العمـــل ، وتجنب المجابهة ، لكننا نضع حلا أمريكيا لاتينيا حقيقيا محددا لمشاكل أمريكـــا اللاتينية وبذلك نتجنب الاتجاه صوب الانفرادية .

تبذل أمريكا اللاتينية ، على نحو تدريجي ، جهودا شتى على صعيد التعـــاون السياسي ترمي الى تنفيذ مقترحات محددة متصلة بأمن نصف الكرة ، وبتعزيـــز الديمقراطية وصيانة السلم ، وبمشاكل التجارة الدولية والديون الخارجية . وثمـــة جانب آخر لجهود التعاون الاقليمي أعرب عنه في الحوار مع دول أو مجموعات دول أخرى . وفي سياق تلك الجهود ، تمثل مجموعة الثمانية بديلا مبتكرا في الاطار الدولي الجديـد حيث تعزز سياسة السلم والديمقراطية التي تتطلب تفاهما وتضامنا دوليين .

اسمحوا لي الآن أن أركز على قضية الدفاع عن الديمقراطية ، فهي أولويـــة اقليمية وعامل من عوامل وحدة أمريكا اللاتينية . إننا نتكلم في منطقتنا عن الدفـــاع عن الديمقراطية لأنها معرضة دوما للخطر بالرغم من كون شعوبنا قد اختارت ، بأغلبيـــة ساحقة درب الحرية . وتبرهن تجربتنا على أن الآثار السياسية والاجتماعية للأزمـــة الحادة التي طال أمدها ، والتي شلّت التنمية وحولت المنطقة الى مصدّر لرأس المـــال إنما تشكل الخطر الأساسي على الديمقراطية . فالديمقراطية وحدها لا تكفل النمـــو الاقتصادي كما أن النمو الاقتصادي لا يؤدي تلقائيا الى الديمقراطية . فالتضامـــن الدولي والارادة السياسية ضروريان من أجل أن نكفل لأنفسنا الخبز والحرية على حـــد سواء .

إننا ، في أمريكا اللاتينية ، مازلنا نراقب باهتمام أخوي عملية صنع السلـــم في أمريكا الوسطى . ومابرحت بيرو على استعدادها لتأييد عملية السلم هذه في اطـــار الفلسفة التي ألهمت انشاء مجموعة كونتادورا وأفرقة الدعم والآن ـ وقد تم التوصـــل ، على أعلى مستوى ـ الى اتفاق بين بلدان أمريكا الوسطى ، لا يجب أن يكون هنـــاك ما يعوق الامتثال لاسكيوبولاس الثاني وكوستا دل سول .

ونرى أن من الأمور الإيجابية تماما تلك الخطوة الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة للإشراف على العملية الانتخابية في نيكاراغوا وإنشاء فريق الأمم المتحدة للمراقبة في أمريكا الوسطى - وهو وجود متعدد الأطراف يتفق والسيادة الوطنية .

من المتعين كسر حالة الجمود التي وصلت إليها مسألة جزر مالفيناس . فالحوار أمر لا غنى عنه ، ويسعدنا أن الطرفين قد استأنفا السير في ذلك السبيل . لقد أكد تطور الشؤون العالمية صحة المبادئ الدولية التي تشكل جزءا من واقع قانوني دائم التغيُّر بات الآن شبه عالمي هي : مبادئ عدم التدخل ، وتقرير المصير ، والتسوية السلمية للمنازعات ، واحترام المعاهدات بوصفها أساس التعايش السلمي .

في هذا العصر الجديد - عصر الانفراج الدولي ، انتهى وجود القوات الأجنبية في أفغانستان . ويحدونا الأمل في تحقيق المصالحة الوطنية التي من شأنها أن تؤدي الى قيام أفغانستان مستقلة غير منحازة في المستقبل القريب .

بتنفيذ الاتفاقات الثلاثية بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا ، دخل الجنوب الافريقي حقبة جديدة من السلم . فهو ، أخيرا ، يرسي أسس الخطة التاريخية لاستقلال ناميبيا تحت اشراف فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الذي أنشئ منذ ما يربو على عقد من الزمان .

إن سقوط آخر معقل من معاقل الاستعمار في افريقيا ودخول ناميبيا مجتمع الدول الحرة بلا إبطاء يبشر بانتهاء جريمة الفصل العنصري الشائنة . غير أن نظام بريتوريا ما زال قائما ، وما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط لإنهاء تمرد هذا النظام على الصعيد الدولي .

كما يلزم بذل جهود أعظم لازالة مصادر التوتر التي ما برحت قيد نظر الأمم المتحدة منذ أمد بعيد ، كمشكلة الشرق الأوسط ، وغيرها . وعلى الرغم من عدم وجود حل فوري ، ظهرت بوادر تطورات جديدة وايجابية : كإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس القرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ ، وشجب منظمة التحرير الفلسطينية للإرهاب ، وقبول وجود اسرائيل من جانب من كانوا يرفضونه .

ونحن نطالب الاطراف بأن توافق أخيرا على عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وباشتراكها فيه . ويجب أن يفضي هذا المؤتمر الى السلـــم لجميع دول المنطقة داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ، مع مراعاة حق اسرائيل فـــي الوجود كدولة ، واستعادة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال .

ونحن نتابع باهتمام الاحتمالات التي تنطوي عليها الحالة في كمبوتشيا نتيجـــة للاتفاقات الاقليمية وانسحاب القوات الأجنبية تنفيذا للقرار ١٩/٤٣ .

لقد تطورت عملية صون السلم تطورا خاصا أسهمت بيرو وما زالت تساهم فـــي العمليات الموجهة نحو دعمه بنشاط ، ولذلك شعرنا بالارتياح إذ علمنا بمنح قوات الامم المتحدة لحفظ السلم جائزة نوبل للسلام .

قصارى القول ، إن هناك من الأسباب ما يدعو الى التفاؤل المشوب بالحذر فـــي تقييم الحالة الدولية . فلقد تخلصت الامم المتحدة أخيرا من حالة الهمود التـــي فرضتها عليها الحرب الباردة والمواجهة بين تكتلات القوى الايديولوجية . وفي الوقـــت نفسه ، يجري تعزيز النظام القانوني الدولي واحترام مبادئه ومؤسساته . فقد انقضـــى وقت طويل منذ عانت من التحديات الصلفة لسياسات القوة . ومع ذلك ، ما زالت هنـــاك تهديدات خطيرة غير عسكرية تحيق بالامن ، وهي تهديدات تنشأ عنها مشاكل عالمية جديـدة لن يمكننا التعامل معها بنجاح إلاّ عن طريق العمل الجماعي والتعاون في إطار الامـــم المتحدة .

في هذا السياق ، يشكل تنفيذ العمليات الديمقراطية الرامية الى توجيـــه ارادة الشعب الاساس الذي لا غنى عنه لعملية إنهاء الاستعمار وحل الصراعات . ومسائـــل ناميبيا ، والصحراء الغربية ، وأمريكا الوسطى ، أمثلة واضحة لاستخدام الاجـــراءات الديمقراطية تحت إشراف الامم المتحدة .

ولقد برهنت القيم الديمقراطية تاريخيا على أنها جوهرية بالنسبة لتعزيـــز حقوق الإنسان وصون النظام القانوني الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها بمحـــض اختيارها . فالعمليـــات الديمقراطية عامل من عوامل السلـــم . ومن ثم ، لا غنى عن بث

جوهر الديمقراطية في العلاقات الدولية . إلاّ أن عدم استقرار النظام الاقتصادي الدولي وعدم تناسقه يقوضان للأسف هذه العملية من خلال حرمان غالبية الشعوب من الحصول على مردوداته بشكل منصف ومن المشاركة في عملية صنع القرار بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية والتي يتوقف بقاء تلك الشعوب عليها في أحيان كثيرة .

أشرت في بداية كلمتي الى الصلة المباشرة بين الديمقراطية والتنمية بوصفهما عنصرين أساسيين ، والى آثارهما على وضع المناطق المتخلفة مستقبلا في النسق الاستراتيجي العالمي الجديد . إننا ، في أمريكا اللاتينية ، ننظر إلى الأمن باعتباره مفهوما شاملاً . وفي مناطق أخرى أيضا ، تشكل المعايير المشتركة للأمن الوطني والاقليمي والجماعي الرد على التحديات التي يطرحها الطابع الجديد للانفرادية التقليدية . وخلاصة القول أن هذا هو هدف كل الاستراتيجيات المتعددة الأطراف التي تنفذ حاليا لحل الصراعات الراهنة .

بالاضافة الى الأخذ بخيار في صف نزع السلاح النووي ، قام بلدي بمبادرة في ميدان الأسلحة التقليدية على صعيد اقليمي ، وعندما اقترحت بيرو إجراء تخفيضات كبيرة في نفقات التسلح ، كما اقترحت تدابير لبناء الثقة ، كان ذلك بمثابة مطابقة للأقوال بالأفعال ، فقد أوقفنا مشتريات عسكرية هامة ، كما عززنا ـ وما زلنا نعزز ـ الاتصالات المتكررة بين السلطات العسكرية في بلداننا كجزء من علاقاتنا القائمة على حسن الجوار .

سيشكل المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، المزمع عقده في عام ١٩٩٠ ، حجر الزاوية في ميدان نزع السلاح النووي . وبيرو على استعداد لأن تضطلع بدور بنّاء فيه بصفتها بلدا ناميا وطرفا في معاهدة تلاتيلولكو ، التي شكلت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وبهذا جسدت إيمانها بضرورة نبذ تلك الأسلحة . ونحن نرى أن من الضروري احترام تلك المعاهدة عالميا بشكل حاسم .

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار التجارب النووية الخطرة نظرا لما ينجم عنها من أضرار ايكولوجية . ونحن نشعر بالارتياح لما لقيته مبادرة الحظر الكامل والنهائي لهذه الأسلحة التي تقدمنا بها من قبول .

وفي حين أن الحل متعدد الأطراف للصراعات الاقليمية لفترة ما بعد الحرب ما زال مستمرا ، فقد برزت تهديدات عالمية جديدة تتطلب العمل الجماعي والفوري .

في هذه الدورة ، أُدرجت مسألة الإرهاب الدولي على جدول أعمال الجمعية العامة . وعلاوة على الإدانة القاطعة لهذه الظاهرة ، ظاهرة الإرهاب ، ينبغي وضع التزامات قانونية أقوى في إطار الامم المتحدة لوضع حد فاصل يحول بين قيام الدول بأنشطة كهذه ، أينما وقعت وأيًّا كان مرتكبوها . ونحن نشعر بالقلق والإحباط لأن الجهل بحقيقة الموقف كثيرا ما أدى بالمجتمعات الديمقراطية الى الاعتذار عن جرائم أُرتكبت على أراضيها . إن عملاء الارهاب والعنف يقدمون أنفسهم بلا حياء كضحايا باسم حقوق الإنسان التي ينتهكونها كل يوم . وفي بيرو أودى هذا العنف الغاشم بأرواح الآلاف من الناس ، من بينهم خبراء دوليون واخصائيون في التعاون ـ هم بمثابة بعثات التبشير الحقيقية في الكفاح ضد الفقر في بلدنا .

منذ اثنين وأربعين عاما ، أثناء الدورة الأولى للجمعية العامة ، طالبت بيرو بأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير متضافرة لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وتماشيا مع هذا الموقف الذي يتسم ببعد النظر ، نكرر ذلك المطلب اليوم . ولا حاجة بنا الى تأكيد الخطر الذي يمثله هذا البلاء بالنسبة للجنس البشري . بل ويمكننا ، دون مبالغة ، أن نقول إن الحرب العالمية القادمة ستكون حربا تُشن على المخدرات وعلى آثارها المدمرة للصحة وتأثيرها المفسد للمؤسسات .

إن شبابنا الذين ينبغي أن يضمنوا استمرار قيمنا ، هم الهدف الاول لهذا البلاء الاجتماعي . ويقتضي أمن بلداننا والمجتمع الدولي بأسره أن يشعر الجميع بالمسؤولية عن الكفاح من أجل القضاء على ذلك البلاء .

إننا في بيرو لا نتملص من مسؤولياتنا . فنحن نكرس جانبا جوهريا من مواردنا الشحيحة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات على الرغم من الازمة الاقتصادية التي نعاني منها .

لكننا لكي نحارب الاتجار غير المشروع في المخدرات ، ينبغي أن ننظر اليه بوصفه عملية ذات مراحل متعددة تبدأ من زراعة محصول أوراق الكوكا . ومنذ أزمنة بعيدة انخرط فلاحونا في هذا النشاط الزراعي على نطاق محدود ومن أجل أغراض مشروعة . واليوم اكتسب هذا النشاط الزراعي أهمية اقتصادية يعتمد عليها عشرات الآلاف من المزارعين . فإذا كنا سنحرمهم منها فاننا بذلك نخلق مشكلة اجتماعية أساسها الجوع والسخط ، مشكلة من شأنها أن تفضي الى القيام بأعمال هدامة والعودة الى زراعة غير مشروعة في أماكن أخرى . ولهذا ينبغي التوصل الى حلول حقيقية تأخذ في الحسبان المسائل السياسية والاجتماعية وكذلك المسائل البيئية .

ولهذا يجب ألاّ نتكلم عن حلول تقوم على الاستئصال وإنما عن حلول تقوم على إيجاد محاصيل بديلة على أساس اتفاقات دولية بشأن المعاملة التفضيلية للسلع ، وتحسين هياكلنا الاساسية الخاصة بالنقل لتسهيل وصول هذه السلع الى الاسواق بأسعار تنافسية .

وهناك صلة متنامية بين الارهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات . وقد ثبت أن تجار المخدرات يقومون بتمويل الارهاب ليحصلوا على حماية العصابات الارهابية لعملياتهم . وهذه الصلة تكشف عن أسوأ ما في الأنشطة الاجرامية الفردية والجماعية معا ، إذ أنها تنبذ القيم ، وتنكر مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية ، وكذلك تنكر حقوق الإنسان لشعب بيرو ، وهي الحقوق التي تنتهك بانتظام من جانب المتواطئين في هذا الحلف المشؤوم .

ومن شأن فرض رقابة على الاتجار في المواد الكيميائية التي تدخل في صناعة العقاقير ، وكذلك مصادرة الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات ، والتعاون في مجال منع تبييض الأرباح غير المشروعة المستمدة منه ، الى جانب التنفيذ العاجل لنظام يرفع أسعار السلع البديلة للمخدرات غير المشروعة ، ويتيح وصول تلك السلع الى الأسواق ، من شأنه أن يكمل الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وهي رسالة مفعمة بالأمل لشعبنا .

ويبدو أن الاقتراحات الجسورة التي قدمت حتى الآن سوف تؤدي الى إيجاد حل للمشكلة العالمية التي بيّنتها ، ولا سيما ما يختص بتحويل جزء من الديون الى موارد تستخدم في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات ، والاستيلاء بحكم القانون على إنتاج أوراق الكوكا جميعها ، وأخيرا عدم تجريم الاستهلاك . وهذه الاقتراحات لم تلق حتى الآن حظها من البحث المتعمق ، ولكنها تخطت مرحلة تبادل الاتهامات بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة ، وهو أمر هام ، كما أنها تشكل رغم اختلاف الآراء ووجهات النظر والأهداف ، حوارا بنّاءً يتفق على الهدف الأسمى وهو القضاء على هذا البلاء .

وينبغي أن تحظى القرارات التي تتخذ بموافقة رؤساء الدول المشتركة في العملية . وقد وجّه الرئيس بوش الدعوة الى ذلك في خطاب ألقاه في ٥ أيلول/سبتمبر الماضي ، وقبلتها بوليفيا وكولومبيا وبيرو ، وهي دول خط المواجهة ، وشرعت تعمل بنشاط في التنسيق لجدول الأعمال والبرنامج الخاصين بذلك . ولكن هل يجوز أن يقتصر الاشتراك على الولايات المتحدة كممثل للمستهلكين ؟ ألا ينبغي أن نوسع الدعوة لتشمل بلدانا أخرى ربما تكون هي مصدر الطلب في المستقبل ؟

ونحن نعرف أن المتجرين بالمخدرات عندما يقابلون صعوبات في الوصول الى الأسواق فإنهم يجدون البديل على الفور . ولهذا فليس من المفيد استبعاد رؤساء الدول الأخرى التي تمثل أسواقا محتملة بديلة .

إن القلق العالمي لتدهور البيئة يشكل اليوم إحدى الأولويات لدى المجتمع الدولي . وتؤكد بيرو من جديد الحق السيادي للدول على مواردها الطبيعية واستخدامها استخداما رشيدا . غير أننا نرى من الواجب التأكيد على ضرورة الحفاظ على الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من الرفاه الجماعي الذي يتطلب تعاونا دوليا متزايدا لكي يوفر للمجتمع الدولي تقنيات بيئية رشيدة .

وهناك حاجة الى فتح مجال جديد في العلاقات الدولية ، ميدان جديد للتعاون السياسي الدولي في مكافحة هذه الويلات الدولية التي لا تستطيع دولة أن تبقى بمنأى عنها ، إذ أنها أصبحت تشكل ظاهرة عبر قومية في العلاقات الدولية . وتدخل في هذا المجال ظاهرة الإرهاب ، وظاهرة الاتجار غير المشروع في المخدرات ، والاعتداء على البيئة ، وإساءة ادارة النظام الاقتصادي والاجتماعي التي تتجسد في الجوع والفقر المدقع ومشكلة الديون الخارجية والانفجار السكاني .

وعلى الرغم من المستوى الجديد الذي وصل اليه الحوار بين الدولتين العظميين فما زلنا غير مهيئين لمجابهة أزمات التضامن والتعاون ، بحيث أصبح المجتمع الدولي يشبه جسدا فقد آليات الدفاع أو القدرة على الاستجابة . ومن ثم بات من واجبنا أن نعمل على استعادة جميع إمكانات تعددية الأطراف .

وعلى العكس من الوضوح المتزايد الذي يحكم المسائل السياسية ، ما زال قصر النظر مخيما على العلاقات الاقتصادية ، وكذلك يستمر التناقض الكامن في الهياكل المجحفة الظالمة التي تجعل التنمية عملية يصعب تحقيقها .

ولهذا يجب أن نستكمل التغيرات الجارية على المسرح السياسي الدولي بإجراء اصلاح تدريجي للخلل في الهيكل الاقتصادي الدولي المجحف ، عن طريق نهج متكامل يأخذ في الحسبان مسائل النقد والتجارة والتمويل . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فإننا نحن البلدان النامية نجدّد التزامنا بالعمل على نحو جماعي من أجل إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي . وإذا شئنا ألاّ تصبح هذه الاستراتيجيات مدعاة للسخرية بسبب اتساع

رقعة الفقر المدقع ، والفشل في تحقيق الأهداف المرجوة ، والتدفق العكسي للموارد المالية ، والتطبيق التمييزي المنفرد للسياسات الاقتصادية الكلية ، فلا بد أن يُدار التكافل الدولي ادارة جماعية ديمقراطية .

ونحن على وعي متزايد بأننا نعيش في عالم متكافل ، وأن البشرية كيان واحد ، وأنها تتقاسم واقعا عالميا . وعلى شعوبنا أن تعمل ، دون الإضرار بهويتها القومية ، على بناء الجسور من أجل التوصل الى التفاهم والتصالح على نحو ايجابي مرن ، مما يحشد جميع جهودها وطاقاتها لبناء عالم أكثر إنسانية وإنصافا ، لا يسود فيه سوى السلم والعدل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠